

Received on (14-02-2023) Accepted on (30-07-2023)  
<https://doi.org/10.33976/IUGJIS.31.4/2023/24>

## Aspects of agreement and divergence between the Sunnis and the Mu'tazila in determining matters of belief

Saud Ahmed Mahmoud Ali<sup>\*1</sup>, Mohammed Ahmed Al-Khatib<sup>\*2</sup>  
Faculty of Sharia, University of Jordan<sup>\*1,2</sup>

\*Corresponding Author: [omalehsan@gmail.com](mailto:omalehsan@gmail.com)

### Abstract:

This research deals with the comparison between the methodology of Ahl al-Sunnah wall Jama`ah and the methodology of the Mu'tazila in the method of determining the most important issues of faith, through a comparison between the two books of Palmyrene by Ibn Tamiya and the book The Five Fundamentals of Judge Abd al-Jabbar, and the determination of the methodology of each sect in terms of deciding issues of belief, and providing an overview of all of this A book, shedding light on the points of agreement and divergence between the two beliefs.

The most important search results are as follows.

Standing on the most important points of agreement and divergence between the Sunnis and the Mu'tazila in determining the most critical issues of beliefs.

Getting to know the Mu'tazila and their approach, even if it is old, but it is renewed in every era with new names that carry the same ideas and thoughts. Therefore, it is necessary to alert the origin of belief and warn people and not be deceived by them, even if the names are different.

The seriousness of the works of the mind in contrast to the explicit texts because the correct Islamic method in acquiring knowledge: Revelation, which is the source of unseen things.

The danger of discussing the people of heresy without a person being firmly rooted in knowledge, so they understood the Mu'tazila and were among those who confronted the atheists and debated with them.

Sticking to the methodology of Ahl al-Sunnah wal-Jama'ah regarding beliefs and not deviating from it, especially in times of widespread strife, sects and sects.

Contribute to educating Muslim communities about the reality and danger of the Mu'tazilites, identifying the causes of deviation among them and their danger to religion, and directing the wise people of the nation to the need to address this danger.

**Keywords:** Ahl al-Sunnah, Mu'tazila, Ibn Tamiya, Qadi Abd al-Jabbar, the rationalists.

### أوجه الاتفاق والافتراق بين أهل السنة والمعتزلة في تقرير مسائل الاعتقاد من خلال مقارنة بين كتابي التدمرية وكتاب الأصول الخمسة

سعاد أحمد محمود علي<sup>1</sup>، أ.د. محمد أحمد الخطيب<sup>2</sup>  
كلية الشريعة، الجامعة الأردنية

الملخص:

لقد تناول هذا البحث على المقارنة بين منهج أهل السنة والجماعة وبين منهج المعتزلة في طريقة تقرير أهم مسائل العقيدة وذلك من خلال المقارنة بين كتابي التدمرية لأبن تيمية وكتاب الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار وتقرير منهج كل طائفة من حيث تقرير مسائل الاعتقاد، وتقديم نبذة عن هذا كل كتاب، وتسليط الضوء على مواطن التوافق والافتراق بين المعتقدين.

كان من أهم نتائج البحث:

1. الوقوف على أهم نقاط الاتفاق والافتراق في بين أهل السنة والمعتزلة في تقرير أهم مسائل العقائد.
2. التعرف على المعتزلة ومنهجها وإن كان قديماً، إلا إنه يتجدد في كل عصر بمسميات جديدة يحملون نفس الأفكار لذلك وجب التنبيه على أصل المعتقد وتحذير الناس وعدم الاعتراض بهم وإن اختلفت المسميات.
3. خطورة اعمال العقل في مقابل النصوص الصريحة وذلك أن المنهج الإسلامي الصحيح في تحصيل المعرفة: الوحي، الذي هو مصدر الأشياء الغيبية.
4. خطورة مناقشة أهل البدع بدون أن يكون للإنسان رسوخ في العلم، فالمعتزلة كان ممن تصدى للملحدين ويناقدشوهم وما لبثوا أن تأثروا بمعتقدهم وانحرفهم فوقعوا في الأمور المحدثه المخالفة لمنهج أهل السنة.
5. الاعتصام بمنهج أهل السنة والجماعة في العقائد وعدم الانحراف عنه خاصة في زمن انتشار الفتن والطوائف والفرق.
6. الإسهام في توعية المجتمعات المسلمة بحقيقة وخطورة المعتزلة والتعرف على أسباب الانحراف لديها وخطورتها على الدين، وتوجيه عقلاء الأمة إلى ضرورة التصدي لهذا الخطر.

كلمات مفتاحية: أهل السنة، المعتزلة، ابن تيمية، القاضي عبد الجبار، العقلانيون.

## مقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضل فلا هادي له، أما بعد:

مشكلة البحث:

فإن الأمة الإسلامية مُنيت في عهودها الأولى -ولا زالت- إلى اليوم بحركات ومذاهب وفرق كانت معول هدم تجتث الأصول والثوابت، فتخوض في ذات الله وفي أسمائه وصفاته بغير علم، وتشكك الأمة في قرآنها وسنة نبيها، وتهون من قدسية النصوص وتجعل العقل حاكماً عليها دون اعتبار للقواعد الشرعية والأصولية، وابتدعت في الدين ما لم يأذن به الله، وانحرفت عن منهج النبوة القويم، ولاشك أن من أبرز تلك الفرق قديماً وحديثاً هي فرقة المعتزلة التي لها رواج في كبر في العالم الإسلامي بأشكال مختلفة فكانت خير معين لأعداء الإسلام على الإسلام، وكانت من أعظم أسباب تردي الأمة الإسلامية وضعفها وخورها بما نشره من أفكار مضللة أثرت على كثير من الفرق الأخرى وشككت بعض المنتسبين لأهل السنة حتى تأثروا بعقائدهم الباطلة وانحرفوا عن جادة أهل السنة في المعتد كالأشاعرة مثلاً الأمر الذي يحتم علينا الوقوف على حقيقة منهجهم عن قرب لمعرفة الأسباب الأساسية لانحرافهم ومقارنة ذلك بعقيدة السلف، ولأهمية البحث في هذا الموضوع أحببت الإسهام بهذا البحث في هذا الجانب وقد جاء بعنوان: «أوجه الاتفاق والافتراق بين أهل السنة والمعتزلة في تقرير مسائل الاعتقاد من خلال مقارنة بين كاتبي التدمرية وكتاب الأصول الخمسة» .

أهمية البحث وسبب اختيار الموضوع:

تكمين أهمية البحث في النقاط التالية:

1. أن المعتزلة من أكبر الفرق التي لها الأثر البالغ في التأثير على الفرق الضالة من أمثال الخوارج والشيعة خصوصاً في مسائل الاعتقاد<sup>(1)</sup> فوجب التنبيه على خطورة هذا المعتد خصوصاً أنهم يدعون أن يعملوا العقل مما قد يلبس على من خالفهم.
2. أن المعتزلة مع أنها منهج قديم، ولكنه يتجدد في كل عصر بمسميات جديدة<sup>(2)</sup> يحملون نفس الأفكار لذلك وجب التنبيه على أصل المعتد وتحذير الناس وعدم الاعتراض بهم وإن اختلفت المسميات.
3. لتقرير مذهب السلف ومقارنته مع مذهب المعتزلة تم الاعتماد والاختيار على كتاب التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيميه - مع كونه من المتأخرين - وذلك لأنه بين فيها القواعد العظيمة في إثبات الصفات والشرع والقدر وفق منهج السلف الصالح ورد فيه على المخالفين من المعتزلة وغيرهم كما سيأتي بيانه في ثنايا البحث.
4. لتقرير مذهب المعتزلة فقد تم الاعتماد والاختيار على كتاب الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار لأنه من أكثر علماء المعتزلة استيعاباً لمذهبهم وتقريره لأصولهم ولكثرة مؤلفاته التي جمعت أصول المعتزلة.

<sup>1</sup> انظر مثلاً: أصول العقيدة بين المعتزلة والإمامية، د. عايشة المناعي ص (12)، وانظر: الصلة بين الزيدية والمعتزلة، د. أحمد عارف ص (59)، وانظر: الشيعة بين المعتزلة والأشاعرة، هاشم الحسني ص (10).

<sup>2</sup> كما يطلق عليهم في عصرنا الحاضر العصرانيون (العقلانيون الجدد) والعصرانية: حركة تجديد واسعة نشطت في داخل الأديان الكبرى: داخل اليهودية، وداخل النصرانية وداخل الإسلام أيضاً والعصرانية في الدين هي أي وجهة نظر في الدين مبنية على الاعتقاد بأن التقدم العلمي، والثقافة المعاصرة، يستلزمان إعادة تأويل التعاليم الدينية التقليدية، على ضوء المفاهيم الفلسفية والعلمية السائدة، انظر: العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب: محمد حامد الناصر ص 5-6.

5. الوقوف عن جميع نقاط الاتفاق والاختلاف بين معتقد أهل السنة والمعتزلة في معظم مسائل المعتقد من خلال المقارنة بين الكتابين حتى يتبين لنا بالمقارنة موضع الخلل في انحراف المعتزلة عن جادة أهل السنة والأسباب التي أدت إلى ذلك.

#### الدراسات السابقة وما أضافه البحث إليها:

تمت دراسات سابقة لها صلة مباشرة بالموضوع استفدت منها في تغطية جوانب البحث ويمكن اجمالها في الدراسات التالية:

1. أثر الاعتزال على العقائد الأشعرية عرض ونقد للباحث منيف العتيبي: كلية الدعوة وأصول الدين، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة قسم العقيدة.
2. المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها (رسالة جامعية)
3. الإيمان بين السلف والمتكلمين المؤلف: أحمد بن عطية بن علي الغامدي الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

وكل هذه الدراسات تبحث مسائل متفرقة عند المعتزلة وأهل السنة كل على حدة في تقرير مسائل الاعتقاد ولم تتطرق لأوجه الاتفاق والافتراق بشكل كامل فأحببت في هذه الدراسة أن أبين ذلك للباحثين وأجمعه من أماكن متفرقة وذلك بمقارنة لكتابين مهمين من كتب السلف وكتب المعتزلة والله أسأل التوفيق والسداد.

#### حدوده البحث:

#### ترسم للبحث ثلاثة أنواع من الحدود على النحو التالي:

1. الحد الموضوعي: اقتصر نطاق هذا البحث موضوعيًا في دراسة عقيدة المعتزلة وعقيدة أهل السنة والجماعة وتسليط الضوء على أوجه الاتفاق والافتراق بينهما.
2. الحد الزمني: يتقيد هذا البحث بفترة زمنية وهي عصر الكاتبين ابن تيمية والقاضي عبد الجبار.
3. الحد المكاني: لم يكن في هذا البحث اهتمام للحد المكاني وذلك لانتشار المعتقد في شتى ديار المسلمين.

#### أهداف البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان الحق في الانحرافات العقدية الكثيرة التي انتشرت وسادت الآن في المجتمعات الإسلامية بحجة الاستقلال بالعقل وجعله مهيمناً على النص الشرعي، وهذا المنهج هو منهج المعتزلة قديماً ، إلا أنه مازال سائداً حتى اليوم، وإن اكتسى بخلّة جديدة، ، فأرجو أن يكون لبحثي المتواضع إسهام في هذا المجال.

#### خطة البحث:

وقد كتبنا خطة هذا البحث على النحو التالي:

المقدمة وثلاثة مباحث

المبحث الأول: كتاب التدمرية وفيه مطلبان

المطلب الأول: التعريف بكتاب التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية وفيه فرعان

الفرع الأول: ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية:

الفرع الثاني: التعريف بمنهج الكتاب

المطلب الثاني: منهج الكتاب في تقرير قضايا العقيدة وفق منهج أهل السنة

المبحث الثاني: كتاب الأصول الخمسة. وفيه مطلبان

المطلب الأول: التعريف بكتاب الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار وفيه فرعان

الفرع الأول: ترجمة القاضي عبد الجبار:

### الفرع الثاني: التعريف بمنهج الكتاب

المطلب الثاني: منهج الكتاب في تقرير قضايا العقيدة وفق منهج المعتزلة:

المبحث الثالث: نقاط الاتفاق والافتراق بين الكتابين في المعتقد وفيها أربعة مطالب

المطلب الأول: قضية الأيمان وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول: قضية الأيمان عند أهل السنة:

الفرع الثاني: قضية الأيمان عند المعتزلة:

الفرع الثالث: نقاط الاتفاق والاختلاف بين أهل السنة والمعتزلة في الإيمان

المطلب الثاني: قضية التكفير ومرتكب الكبيرة وفيها ثلاثة فروع

الفرع الأول: قضية التكفير ومرتكب الكبيرة عند أهل السنة:

الفرع الثاني: قضية التكفير ومرتكب الكبيرة عند المعتزلة:

الفرع الثالث: نقاط الاتفاق والاختلاف بين أهل السنة والمعتزلة في التكفير ومرتكب الكبيرة

المطلب الثالث: قضية البعث والجزاء وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول: قضية البعث والجزاء عند أهل السنة:

الفرع الثاني: قضية البعث والجزاء عند المعتزلة:

الفرع الثالث: نقاط الاتفاق والاختلاف بين أهل السنة والمعتزلة في البعث والجزاء

المطلب الرابع: قضية الأسماء والصفات وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول: قضية الأسماء والصفات عند أهل السنة:

الفرع الثاني: قضية الأسماء والصفات عند المعتزلة:

الفرع الثالث: نقاط الاتفاق والاختلاف بين السلف والمعتزلة في الأسماء والصفات

الخلاصة والخاتمة

ثم المصادر والمراجع ..... هذا والله أسأل أن نوفق لعرض هذا البحث بما هو مفيد لقارئه،  
والله من أسأل، أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

### المبحث الأول: كتاب التدمرية

المطلب الأول: التعريف بكتاب التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية

الفرع الأول: ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية (1):

هو شيخ الإسلام، تقي الدين أبو العباس، أحمد ابن العلامة شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحلیم بن الشيخ الإمام شيخ الإسلام  
مجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر، ابن علي، بن عبد الله،  
بن تيمية الحراني (2).

<sup>1</sup> سبب تلقيه بابن تيمية: أن جده محمد بن الخضر - أو من فوقه حج على درب تيماء، فرأى جارية خرجت من خباء فلما رجع وجد زوجته ولدت بنتا  
فرفعوها إليه فقال: يا تيمية، يا تيمية أي إنها تشبه تلك الجارية التي رآها بتيماء، وقيل: إن جده محمداً كانت أمه تسمى تيمية فنسب إليها، ابن عبد  
الهادي، العقود الدرية (ص: ٢)، والذهبي: سير أعلام النبلاء (٢٨٩/٢٢).

<sup>2</sup> حيث ضرب التتار هذه البلاد كما أن المماليك - في صراعهم مع التتار - كالأو يتلفون المزارع، انظر: د. عماد الدين خليل، الامارات الأرتقية في الجزيرة  
والشام، (ص: ٣٢٩) وما بعدها و (ص: ٤٤١).

ولد شيخ الإسلام أحمد بن تيمية في حران (1) يوم الاثنين عاشر - أو ثاني عشر - ربيع الأول سنة ٦٦١ هـ، وسافر به والده مع والدته وأخوته بسبب أوضاع ديار بنى بكر وما حولها - ومنها حران - التي كانت أحوالها سيئة بعد استيلاء التتر عليها، فوصلوا إلى دمشق سنة ٦٦٧ هـ واستوطنوها. (2)

وقد اشتهرت عائلته بالعلم والمكانة، فجدده مجد الدين عبد السلام بن عبد الله من العلماء الأعلام، قال عنه الذهبي: " كان إماماً كاملاً، معدوم النظير في زمانه، رأساً في الفقه وأصوله بارعاً في الحديث ومعانيه، وله اليد الطولي في معرفة القراءات والتفسير (3) ".

نشأ ابن تيمية وترى في كنف والده، فتلقى العلم عنه وعن غيره من شيوخ عصره، ولم يقتصر على التلقي عن المعاصرين له وإنما اتجه إلى مؤلفات من سبقه من العلماء حفظاً واطلاعاً، فتميز بقوة حافظته وسرعة إدراكه لما يسمع أو يقرأ، وتميز أيضاً بقوة تأثيره وحبته (4).

وبدا بالإفتاء والتدريس في وقت مبكر، فقد أفتى عمره ١٩ سنة، كما درس بدار الحديث السكرية مكان والده في الثاني من محرم سنة ٦٨٣ هـ - أي بعد وفاة والده بقليل - إذ توفي في سلخ ذي الحجة سنة ٦٨٢ هـ (5).

تتلذذ بقي الدين على شيوخ كثيرين، وقد خرج لنفسه مشيخة - رواها عنه الذهبي - روى فيها أربعين حديثاً عن أكثر من أربعين شيخاً وشيخة (6).

أما مؤلفاته ورسائله فكثيرة جداً، بلغت أكثر من ثلاثمائة مجلد، وقال الذهبي: (7) إنه وجدها أكثر من ألف مصنف، ونحن هنا نقصر الكلام على بعض مؤلفاته التي أفردتها في العقيدة وفيها ردود على الفرق الضالة من أهمها ما يلي:

1. **العقيدة الحموية**: وهي جواب لسؤال ورد من حماه، وموضوع السؤال آيات الصفات كالاستواء وأحاديث الصفات كالأصابع والقدم.
2. **نقض أساس التقديس**: ويسمى أحياناً: كتاب تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ويسمى نقض تأسيس الجهمية، والذين تحدثوا عنه قديماً ذكروا أنه في ست مجلدات، وأنه أكبر من درة تعارض العقل والنقل (8).
3. **درة تعارض العقل والنقل**: وهذا الكتاب من أعظم كتب ابن تيمية، وقد ألفه في الرد على الأشاعرة الذين يقولون بوجود تقديم العقل على النقل إذا تعارضوا، وجعلوا ذلك قانوناً كلياً لهم.
4. **الرسالة التدمرية**: وهي من الرسائل - ذات القواعد العظيمة - في إثبات الصفات والشرع والقدر، والرد على الخالفين من الأشاعرة وغيرهم، وهي رسالة مشهورة لكن لم يتبين تاريخ كتابة هذه الرسالة، وإن كان فيها ما يدل على أن السائلين كانوا

1 " حران " بتشديد الراء، بلدة في الجزيرة - بين الشام والعراق، وحران مدينة قديمة بين الرها والرقه وهذه هي التي ينسب إليها ابن تيمية، وهناك حران من قرى حلب، وحران قرية بغوطة دمشق - وأخطأ من نسبها إليها، انظر: شهاب الدين الحموي، معجم البلدان (٢/٢٣٥)، والسمعاني، الأنساب، (ص: ٤/٩٦)، وابن الفقيه، مختصر كتاب البلدان، (ص: ١٣٢).

2 ابن شاعر الكندي، في عيون التواريخ (٢٢/٣٣٩) ما يفيد أن حران أخليت من أهلها فقدم والده دمشق.

3 معرفة القراء الكبار (٢/٦٥٤)، ط الرسالة المحققة.

4 انظر: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الأعلام، (ص: ١٧).

5 انظر: ابن كثير، البداية والنهاية (١٣/٣٠٣)، وذيل طبقات ابن رجب (٢/٣٨٨)، وابن ناصر الدين الدمشقي، الرد الوافر، (ص: ١٤٦).

6 طبعت في مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٨/٧٦-٢١/١).

7 انظر: ابن ناصر الدين الدمشقي، الرد الوافر (ص: ٧٢).

8 ينكر ابن عبد الهادي في العقود (ص: ٢٥) أن درة تعارض العقل والنقل في أربع مجلدات - وبعض النسخ في أكثر من أربع مجلدات -، وينكر في (ص: ٢٨) أن بيان تلبيس الجهمية في ست مجلدات، وبعض النسخ منه في أكثر من ذلك.

من تدمر وقد وصفهم ابن تيمية بقوله: (1) " أما بعد فقد سألني من تعينت إجابتهم أن اكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس " فالظاهر من حالهم أنهم من تلاميذه، أو ممن قدموا إليه وتعلموا عليه زمننا وحضروا مجالسه، وغيرها كثير من المؤلفات التي نفع الله بها البلاد والعباد وقد قام بمحاولة لإحصائها بعض العلماء (2). ولقد امتحن شيخ الإسلام ابن تيمية محناً عديدة، وما تكاد تنتهي عاصفة إحدى المحن حتى تبدأ محنة جديدة، حتى لقي ربه وهو في سجن القلعة بدمشق وذلك أنه لما أخرجت الكتب والأوراق والدواة والقلم من عند شيخ الإسلام في القلعة في يوم الاثنين تاسع جمادى الآخر سنة ٧٢٨ هـ، تفرغ الشيخ للعبادة وقراءة القرآن واستمر على هذه الحال حتى توفي في ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة من هذه السنة ٧٢٨ هـ. (3) فرحمة الله رحمة واسعة وجزاه عنا خير الجزاء.

### الفرع الثاني: التعريف بمنهج الكتاب

ابن تيمية-رحمه الله- لم يركز في كتاباته حول العقيدة على جانب معين فقط، بل تنوعت كتبه وردوده، ومناقشاته للمخالفين، فكتب في شرح عقيدة السلف، وأقوال أئمة الإسلام، كما رد وناقش الفلاسفة، والمعتزلة، والقدرية، والجهمية، والمرجئة، والمشبهة، والخوارج، والصوفية، والرافضة، والأشاعرة، وغيرهم، وكان موقفه من هؤلاء، ومنهج في الرد عليهم نابعاً من المنهج السلفي القائم على الكتاب والسنة بموازين دقيقة، ولقد كان شيخ الإسلام صاحب منهج واضح، وقد وظف هذا المنهج في جميع ما كتب ويتضح ذلك جلياً عندما نرى منهج الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب -التدمرية- الذين بين فيه القواعد العظيمة في إثبات الصفات والشرع والقدر، ورد فيه على المخالفين من المعتزلة وغيرهم، وهي رسالة مشهورة ويمكن أن نصف منهج هذه الرسالة في ما يلي:

#### أولاً: أسباب تأليف التدمرية:

المسماة "تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع" وكان سبب ذلك أن شيخ الإسلام سُئل ممن تعينت إجابتهم بأن يكتب لهم مضمون ما سمعوه منه في بعض المجالس من الكلام في التوحيد والصفات وفي الشرع والقدر (4). كلامه في هذه الرسالة مبنياً على أصليين:

الأصل الأول: توحيد الصفات، قدم له مقدمة ثم ذكر أصليين شريفيين ومثليين مضروبيين وخاتمة جامعة اشتملت على سبع قواعد يتبين بها ما قرره في مقدمة هذا الأصل.

الأصل الثاني: توحيد العبادة المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعاً.

#### ثانياً: بيان طريقة السلف في إثبات الصفات

قال رحمه الله " وإذا كان كذلك فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال. ولا بد له في أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته، وعموم مشيئته، ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه، من القول والعمل، ويؤمن بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل. وهذا يتضمن التوحيد في عبادته وحده لا شريك له، وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل، والأول يتضمن التوحيد في العلم والقول، كما دلت على ذلك سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ودلت على الآخر سورة ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكٰفِرُونَ﴾ وهما سورتا الإخلاص، وبهما كان يقرأ صلى الله عليه وسلم بعد الفاتحة في ركعتي الفجر وركعتي الطواف وغير ذلك (5).

1 انظر: ابن تيمية، التدمرية (ص:3).

2 منهم ابن القيم، له رسالة في مؤلفات ابن تيمية، والصفدي في الوافي (٢٣/٧)، وفي العصر الحديث صالح المنصور في كتابه أصول الفقه وابن تيمية (١٥٦/١).

3 انظر: في وفاته ومرآته: العقود الدرية (ص: ٣٦٩-٥٠٢)، وتاريخ ابن الوردي (٤٠٦/٢ - ٤٠٧).

4 انظر: ابن تيمية، التدمرية (ص:3).

5 انظر: المرجع السابق (ص:4-5).

### ثالثاً: بيان مناهج الفرق الضالة القدر والصفات من المعتزلة وغيرهم والرد عليهم

فقال رحمه الله " وأهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق: مجوسية، ومشركية، وإبليسية. فالمجوسية، الذين كذبوا بقدر الله، وإن آمنوا بأمره ونهيه، فغلطهم أنكروا العلم والكتاب، ومقتصدتهم أنكروا عموم مشيئة الله وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم.

**والفرقة الثانية: المشركية،** الذين أقرروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي، قال الله تعالى: {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ} فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء، وهذا قد كثر فيمن يدعي الحقيقة من المتصوفة.

**والفرقة الثالثة: الإبليسية،** وهم الذين أقرروا بالأمرين، لكن جعلوا هذا تناقضاً من الرب سبحانه وتعالى، وطعنوا في حكمته وعدله، كما يُذكر مثل ذلك عن إبليس مقدمهم، كما نقله أهل المقالات، ونقل عن أهل الكتاب".<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: منهج الكتاب في تقرير قضايا العقيدة وفق منهج أهل السنة:

بين شيخ الإسلام رحمه الله في هذا الكتاب تقرير عقائد السلف الصالح من أهل السنة والجماعة وبين أن منهج السلف في مسائل الاعتقاد والاستدلال لها يقوم على إيمانهم بكل ما ثبت دليله من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم إيماناً راسخاً ظاهراً وباطناً وسواء كان ذلك الأمر الذي يعتقدونه من الأمور الغيبية كالإيمان بكل ما أخبر الله به أو أخبر عنه رسوله بأنه قد وقع كالإيمان بخلق الله لآدم من طين وخلق زوجه منه وإهباط الله لهما إلى الأرض بسبب معصيتهما ثم توبة الله عليهما وإنزال الكتب وإرسال الرسل وجميع ما جاء بإثباته النص في سائر الأمور التي قد وقعت من قبلنا أو كان من الأمور التي أخبر الله ورسوله أنها ستقع كالإيمان باليوم الآخر وما يقع فيه من الثواب والعقاب في الحساب والجنة والنار وما فيها وغير ذلك من أمور العالم الآخر أو كان من الأمور التي تقع في الدنيا التي جاء النص بوقوعها فيها قبل يوم القيامة مثل ما أشار إليه الله في القرآن الكريم أو أخبر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم مثل موقعة بدر وفتح مكة وظهور الدجال ونزول المسيح وغير ذلك.<sup>(2)</sup>

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " ثم من طريقة أهل السنة والجماعة اتباع آثار الرسول صلى الله عليه وسلم باطناً وظاهراً واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار واتباع وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: " فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء، المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعصوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة " <sup>(3)</sup>. ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، ويؤثرون كلام الله على غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدي محمد صلى الله عليه وسلم على هدي كل أحد"<sup>(4)</sup>.

### ومن استقرئنا لمنهج أصحاب القرون المفضلة يتلخص منهج أهل السنة في تقرير العقيدة في الأمور التالية:

1. التمسك بالكتاب والسنة وعدم التفريق بينهما وتحكيمهما والعمل بهما في كل ما يعرض لهم من قضايا العبادة وغيرها دون رد أو.

<sup>1</sup> انظر: ابن تيمية، التدمرية (ص: 208).

<sup>2</sup> انظر: ابن تيمية، التدمرية (ص7-8) بتصرف يسير

<sup>3</sup> أخرجه أبو داود في السنة 201/4، باب لزوم السنة، وهذا إسناد حسن من جهة عبد الرحمن بن عمرو السلمي. وحجر مجهول، وقد توبعا كما بيناه في "مسند أحمد" (17142). وهذا الحديث قد صححه الترمذي والبخاري فيما نقله عنه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله، والحاكم، وابن عبد البر والضياء المقدسي، والهروي، والذهبي، وابن رجب في "جامع العلوم والحكم" 2/ 109 وقال ابن رجب: هو حديث جيد، من صحيح حديث الشاميين، ولم يتركه البخاري ومسلم من جهة إنكار منهما له.

وأخرجه ابن ماجه (44)، والترمذي (2871) من طريق ثور بن يزيد، والترمذي (2870) من طريق بحير بن سعد، كلاهما عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمر ووحده، به، والحديث بهذه الطرق مجموعة لا شك أنه يرتقي إلى درجة الصحيح.

<sup>4</sup> انظر: ابن تيمية، العقيدة الواسطية ص: 28.

2. العمل بما ورد عن الصحابة في قضايا العقيدة والدين وغيرها والسير على نهجهم وسننهم لأنهم أعرف بالحق من غيرهم.
3. الوقوف عند مفاهيم النصوص وفهم دلالاتها وعدم الخوض فيما لا مجال للعقل فيه مع الاستفادة من دلالة العقل في حدوده وعدم الخوض فيها بالتأويلات الباطلة.
4. الإعراض عن البدع وعن أهلها ولزوم جماعة المسلمين ونبذ التفرق والتحذير منه.

المبحث الثاني: كتاب الأصول الخمسة.

المطلب الأول: التعريف بكتاب الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار

الفرع الأول: ترجمة القاضي عبد الجبار (1):

هو قاضي القضاة أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الهمداني الأسديّ، لم تحدد كتب الطبقات والتراجم تاريخ مولده، إلا أن معظم الذين كتبوا عنه اتفقوا على أنه توفي سنة 415 هـ، وأنه عمر طويلاً حتى جاوز التسعين، وعاصر قاضي القضاة دولة بني بويه في العراق وفارس وخراسان منذ تأسيسها حتى انهيارها، ويبدو أنه شارك في كثير من أحداث هذه الدولة، فقد استدعاه صاحب بن عباد أعظم وزرائها إلى الري وولاه قاضياً لقضاتها في سنة 367 هـ، وكان العهد الأول من صاحب إليه يشمل رئاسة القضاء في الري وقزوین وزنجان وقم وديناوند، ثم أضاف إليه في عهد آخر قضاء جرجان وطبرستان وكان هذا الوزير الأديب معجباً بالقاضي، فخوراً بوجوده في ديوانه، ومن مظاهر هذا الإعجاب أنه كتب له عهد القضاء بخط يده على ورق سمرقندي مطرز موسى، وصفه السبكي وصفاً جميلاً (2). وذكر أنه كان من جملة ما أهدى إلى نظام الملك وكان صاحب يصف أبا الحسن بأنه أفضل أهل الأرض وأعلمهم (3).

كان أبو الحسن عبد الجبار واسع الأفق، متنوع الثقافة وغزيرها، اشتهر بأنه شيخ الاعتزال وإمامه في زمانه، فقد عمر طويلاً ولم ينقطع عن التأليف والتدريس طيلة حياته. قال عنه الذهبي والسبكي إنه من غلاة المعتزلة، وكان صاحب حجة ومعرفة واعتداد برأيه، وكثيراً ما حاول الدفاع عن رجال الاعتزال بنقده لآراء بعض المتطرفين منهم، أو التماس تأويلات لا تبعد كثيراً عن تأويلات أهل السنة ولعل للثقافة الفقهية أثرها الكبير في هذا الموقف (4).

ونستطيع أن نقول إن القاضي كان ملماً بثتى فروع الثقافة الإسلامية المعروفة آنذاك. دراسة وتدريساً وتأليفاً، كما أن أثره كان واضحاً على جميع من درس العقائد والتوحيد من بعده مؤيداً أو ناقداً (5).

مؤلفات القاضي:

يجمع من أرخ للقاضي أنه كان كثير التأليف متنوعها، يقول صاحب «المنية والأمل» (6): «هو الذي فتق علم الكلام ونشر بروده، ووضع فيه الكتب الجليلة التي بلغت الشرق والغرب وضمنها من دقيق الكلام وجليله ما لا يتفق لأحد مثله حتى طبق الأرض بكتبه. وقال الحاكم: «يقال إن له مئة ألف ورقة». وقال صاحب «لسان الميزان» «وأملى عدة أحاديث وصنف الكتب الكثيرة في

1 انظر: ترجمته في الذهبي، سيرة أعلام النبلاء، ج 17 ص 244 وفي: المرتضى، طبقات المعتزلة، 118-120 والخطيب، تاريخ بغداد، "113/11"،

والسمعاني، الأنساب "1/225"، والذهبي، العبر "3/119"، وابن حجر، لسان الميزان "3/386"، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب "3/202".

2 انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى»، (3/230)، وأبو زيد شلبي، «تاريخ الحضارة الإسلامية»، (1/3101).

3 انظر: ابن المرتضى، «المنية والأمل» (111 . 113).

4 انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، ص 707.

5 انظر: المرجع السابق، ص 708.

6 أحمد المرتضى في كتاب المنية ولأمل في شرح كتاب الملل والنحل ص 40

التفسير والكلام وحدث الإسنوي: «أن مؤلفاته انتهت إلى أربع مئة ألف ورقة منها «المحيط» اثنين وعشرين و «المغني» ثلاثة عشر و «مختصر الحسنی» عشرة، و «الأصول والعمد» نيف وعشرون ... إلخ<sup>(1)</sup>. وقد وضع صاحب «المنية والأمل» قائمة طويلة بأسماء مؤلفاته، وأشار بروكلمان إلى تسع منها مع تحديد أماكن وجودها. ومن هذه الكتب: «المغني»، ولكن مما لا نزاع فيه أن «شرح الأصول» أشهر كتب القاضي وأعظمها أثراً وأشيعها ذكراً. «آداب القرآن»، و «الأمالي في الحديث»، و «تنزيه القرآن عن المطاعن»، و «شرح كشف الأغراض عن الأعراض»، و «شرح الجامعين»، و «طبقات المعتزلة»، و «المبسوط»<sup>(2)</sup>.

#### الفرع الثاني: التعريف بمنهج الكتاب

##### وصف الكتاب:

الكتاب الذي نقدمه للقراء هو «الأصول الخمسة»: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهي الأصول التي اتفق عليها المعتزلة. واختلفوا في غيرها، وقد أوصل الشهرستاني عدد فرقهم إلى اثنتي عشرة فرقة. ولم يكن بحث القاضي لهذه الأصول على هذا التصنيف في جميع كتبه فهو في «المغني» اعتمد على أصليين هما العدل والتوحيد وأدخل ما عداهما فيهما، وفي «مختصر الحسنی» ذكر أن الأصول أربعة وهي: العدل، والتوحيد، والنبوت، والشرايع. ويظهر أن تصنيف «المغني» مرجح لدى شراح كتب القاضي<sup>(3)</sup>.

##### ملخص الكتاب:

يبدأ «كتاب الأصول» بمقدمة عن النظر ووجوبه على المكلف، وذلك لأن معرفة الله ليست من المعارف الضرورية ولا تكون إلا بالاستدلال ومن هنا كان النظر في الطرق المؤدية إلى معرفة الله واجباً، ويبدأ هذا الطريق بمعرفة الأجسام والأعراض لأنه سيؤدي بنا إلى أنها حادثة، وما دامت كذلك فهي تحتاج إلى محدث هو خالق الكائنات كلها وهو الله<sup>(4)</sup>. ثم ينتقل البحث إلى ما يجب على المكلف معرفته من أصول الدين، وذلك لأن معرفة الأصول عند القاضي إما إجمالية أو تفصيلية، وكثير من المسائل يكفي فيها النظرة الإجمالية، وخاصة بالنسبة لعامة المكلفين. وهكذا يميز القاضي في بحوث العقائد بين نوعين من الناس: العامة وهؤلاء لا يكلفون إلا بالمعرفة الإجمالية من الأصول، والعلماء وهؤلاء وحدهم الذين يحق لهم البحث التفصيلي فيها. ثم يعرض للأصول الخمسة عرضاً سريعاً يتناسب مع هذه الفكرة مبيناً ما يجب على المكلف معرفته من كل أصول من الأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ويعود بعد ذلك إلى تفصيل ما أجمله من أصول ويتحدث عن التوبة وصفحتها والكلام بعدها عن هل ينتفع الكافر والفاسق بطاعته ويختم الكتاب بتقرير الإيمان وهل يزيد أو ينقص<sup>(5)</sup>.

#### المطلب الثاني: منهج الكتاب في تقرير قضايا العقيدة وفق منهج المعتزلة:

1 انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، ص 711

2 انظر: المرجع السابق، ص 712

3 انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، ص 722

4 انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، ص 710.

5 انظر: المرجع السابق، ص 720.

المعتزلة: هم عمرو بن عبيد<sup>(1)</sup> وواصل بن عطاء الغزال<sup>(2)</sup> وأصحابهما، سُموا بذلك لما اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصري رحمه الله تعالى في أوائل المئة الثانية، وقيل: إن واصل بن عطاء هو الذي وضع أصول مذهب المعتزلة، وتابعه عمرو بن عبيد تلميذ الحسن البصري، فلما كان زمن هارون الرشيد صنف لهم أبو الهذيل كتابين، وبَيَّن مذهبهم، وبنى مذهبهم على الأصول الخمسة التي سَمَّوها: العدل والتوحيد وإنفاذ الوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولَبَّسوا فيها الحق بالباطل؛ إذ شأن البدع هذا، اشتمالها على حق وباطل<sup>(3)</sup>.

ولعل أبرز ما جعل المعتزلة ينحرفون منهج أهل السنة ما يلي:

1. تأثرهم بالفلسفة اليونانية: "المعتزلة قوم فتتوا بالفلسفة اليونانية، وبالمناطق اليونانية، وبما نقل عن الفلسفة الهندية والأدب الفارسي، وقد كانوا - كلهم أو جمهورهم - ممن يمتون إلى الأصل الفارسي، فأولوا القرآن، لينسجم مع تلك الفلسفة، وكذبوا الأحاديث التي تتعارض مع هذه العقلية اليونانية الوثنية. وكان ذلك بسبب أن الفلاسفة وغيرهم، لما هجموا على بعض المبادئ الإسلامية تصدى هؤلاء للرد عليهم، واستخدموا بعض طرقهم في النظر والجدل، وتعلموا كثيراً منها، ليستطيعوا أن ينالوا الفوز عليهم"<sup>(4)</sup>.

2. تقديم العقل على النقل، وجعل العقل حاكماً لا محكوماً<sup>(5)</sup> وبسبب أنهم كانوا يتحاكمون إلى عقل الواحد منهم، لذلك اختلفت مناهجهم اختلافاً كبيراً، في كافة جزئيات مذهبهم، وتتأخروا وكفر بعضهم بعضاً<sup>(6)</sup>.

3. التطاول على أصحاب رسول الله: رضي الله عنهم، بما تقشعر منهم جلود المؤمنين، وذلك لأنهم بشر، وأن أحاديثهم قد تناقض أصول المعتزلة، فهذا عمرو بن عبيد، أحد كبارهم يقول: "والله لو أن علياً وعثمان وطلحة والزبير، شهدوا عندي على شراك نعل ما أجزته" وقال عن سمرة بن جندب رضي الله عنه: "ما تصنع بسمرة قبح الله سمرة"<sup>(7)</sup>.

### المبحث الثالث: نقاط الاتفاق والافتراق بين الكتابين في المعتقد

إن المقارنة بين معتقد أهل السنة وبين المعتزلة في مسائل الاعتقاد هو ناشئ عن أصول كلا الفريقين في تأصيل معتقدتهم ورغبة في الاختصار فسوف نتناول تقرير بعض أهم عقائد المعتزلة الذي انحرقت كثيراً عن طريق الحق من حيث قضايا الإيمان والتكفير ومرتكب الكبيرة والبعث والجزاء والأسماء والصفات والتأويل وتوضيح أوجه التوافق والافتراق فيما بينها وبين عقائد أهل السنة والجماعة، فنقول بالله التوفيق.

#### المطلب الأول: قضية الإيمان

#### الفرع الأول: قضية الإيمان عند أهل السنة:

<sup>1</sup> وهو أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب المتكلم الزاهد المشهور، كان جده من سبي كابل، شارك واصل بن عطاء في ضلالتة وزاد عليه أشياء. وكان شيخ المعتزلة في وقته، وإليه تنسب العمورية من المعتزلة. وكانت ولادته سنة 80هـ ووفاته سنة 144هـ وقيل: 2، 3، 8، وأربعين ومائة. وانظر ترجمته في: ابن قتيبة، المعارف، 482، والخطيب، تاريخ بغداد، 166/12، والمرتضى، طبقات المعتزلة، ص 35، والذهبي، العبر 193/1، وابن حجر، لسان الميزان 273/3، وابن خلكان، فيات الأعيان، 460/3، وابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب 210/1.

<sup>2</sup> وهو: واصل بن عطاء الغزال، شيخ المعتزلة، وأول من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين، ولد بالمدينة سنة 80هـ وتوفي سنة إحدى وثلاثين ومائة، وإليه تنسب الواصلية من المعتزلة. وانظر ترجمته في: الذهبي، ميزان الاعتدال 329/4، وابن حجر، لسان الميزان 214/6. وانظر عن فرقته: أبو منصور الإسفراييني، الفرق بين الفرق ص 117، و الشهرستاني، الملل والنحل 46/1.

<sup>3</sup> د. مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص: 15.

<sup>4</sup> الشيخ محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، (ص 145).

<sup>5</sup> محجوب بن ميلاد، الفكر الإسلامي بين أمس واليوم (ص 114).

<sup>6</sup> طارق عبد الحليم، المعتزلة بين القديم والحديث: محمد العبدية، (ص 26 - 28).

<sup>7</sup> انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: (12/ 176، 178).

إِنَّ مُسَمَّى الْإِيمَانِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، كَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أُمَّتُهُمْ وَعِلْمَاؤُهُمْ، هُوَ: تَصْدِيقُ بِالْجَنَانِ، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ وَالْأَرْكَانِ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: " أَجْمَعَ السَّلَفُ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ....." (1). وقد أنكر رحمه الله على الكرامية اقتصارهم على بعض هذه الأركان فقال "والكرامية قولهم في الإيمان قول منكر لم يسبقهم إليه أحد، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان، وإن كان مع عدم تصديق القلب، فيجعلون المناق مؤمناً، لكنه يخلد في النار، فخالقوا الجماعة في الاسم دون الحكم" (2)، وقد حصر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله - عباراتهم المستعملة في أربع (3): قول وعمل، وقول وعمل ونية، وقول وعمل واتباع السنة، وقول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح.

فجميعهم يقولون لا بد من تصديق القلب وإظهار هذا التصديق بالقول باللسان، ثم التصديق العملي لذلك، بالقيام بعمل ما أوجبه الله ورسوله من الأعمال الظاهرة، والباطنة، واجتناب ما نهى الله ورسوله عنه منها، وفق الكتاب والسنة (4). ويتضح لنا مما تقدم أن السلف . عليهم رحمة الله . لم يكتفوا في الإيمان بجانب واحد، بل يرون أنه لا بد من الاعتقاد بأنه مكفون من أمور ثلاثة، لا غنى عن أحدها، فهو قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان (5)، وكلهم مجمعون على ذلك، لأنهم رأوا أن الكتاب والسنة يؤيدان هذا المعتقد، بل يشتملان على ما يوجب الأخذ به دون سواه (6) وجميعهم يقولون إن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي. (7)

أما الزيادة فنطق بها القرآن الكريم في آيات كثيرة ذكر بعضاً منها الإمام محمد بن إسماعيل البخاري في مستهل كتاب الإيمان من صحيحه. فمنها قوله تعالى: {وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا} {التوبة: ١٢٤} أما أدلتهم من السنة المطهرة فكثيرة أيضاً، منها قوله صلى الله عليه وسلم: " لَا يَزْنِي الرَّأْيِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ " (8) قال الإمام النووي في بيان معنى هذا الحديث: " فالقول الصحيح الذي قاله المحققون أن معناه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء ويراد نفي كماله" (9).

### الفرع الثاني: قضية الإيمان عند المعتزلة:

إن حقيقة الإيمان عند المعتزلة ترجع إلى رأيين هما (10):

1. إن الإيمان هو جميع الطاعات فرضها ونفلها، واجتناب الكبائر.
2. إن الإيمان هو جميع الطاعات الفرض منها دون النفل، واجتناب الكبائر.

1 ابن تيمية، مجموع الفتاوى (672/7).

2 ابن تيمية، التدمرية (ص:193).

3 انظر: ابن تيمية، كتاب الإيمان (ص: 142).

4 ومن القائلين بأن الإيمان قول وعمل: الأئمة الثلاثة، أحمد بن حنبل، ومحمد بن إدريس الشافعي، ومالك بن أنس، وغيرهم من الأئمة، كسفيان الثوري، والأوزاعي، وابن جريج، ومعمّر بن راشد، وغيرهم انظر: ابن حجر، فتح الباري، (47/1).

5 وأدلة السلف على أن الأعمال ركن في الإيمان، من القرآن الكريم، كثيرة جداً، وقد حصرها الأجرى . رحمه الله . في ستة وخمسين موضعاً من أراد الاطلاع عليها فليرجع إلى كتاب ((الشريعة)) للأجرى الذي انتصر فيه لمذهب السلف. (ص122).

6 انظر: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، الإيمان بين السلف والمتكلمين، (ص20).

7 انظر: الشيخ محمد بن أحمد السفاريني، لوامع الأنوار البهية (416/1)

8 انظر: صحيح مسلم مع الشرح، ج ٢ ص ٤١، ط المطبعة المصرية.

9 انظر: النووي، شرح صحيح مسلم، ج ٢ ص ٤١، ط المطبعة المصرية.

10 انظر: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، الإيمان بين السلف والمتكلمين، (ص75).

وقد ذكر هذين الرأيين القاضي عبد الجبار حيث قال: "الإيمان عند أبي علي وأبي هاشم عبارة عن أداء الطاعات الفرائض دون النوافل، واجتتاب المقبّحات. وعند أبي الهذيل عبارة عن أداء الطاعات الفرائض منها والنوافل واجتتاب المقبّحات." قال المعلق: وهو الصحيح من المذهب الذي اختاره قاضي القضاة (1).

وبهذا يتضح أن رأي المعتزلة الذي تتفق عليه والذي يبدو واضحاً من التعريفين السالفين هو جعل الطاعات المفروضة من الإيمان والخلاف ينحصر بينهم في النوافل هل هي داخلة في الإيمان أو لا، وحينما يعبرون بالطاعات فإنهم يقصدون الطاعات التي تصدر عن القلب، فطاعته اعتقاده وتصديقه، وعن اللسان وطاعته قوله الخير وتعبيره عما في قلبه، والعمل ببقية الجوارح سواء كان ذلك مفروضاً أو نافلاً. وقد ذكر أحمد بن يحيى بن المرتضى إجماعهم على هذا المعنى حيث قال: "أجمعت المعتزلة على أن الإيمان قول ومعرفة وعمل" (2).

ولهذا جعلوا الإيمان قولاً ومعرفة وعملاً، فالقول لا بد منه حتى يكون كالبيان والإظهار لما في القلب، ولا يمكن أن يميّز المؤمن من غيره إلا بالنطق باللسان ولا يقف العمل عندهم في تحقيق الإيمان عن الركنين الآخرين. وهذا الأمر موضع اتفاق بين المعتزلة وأهل السنة والجماعة. (3)

فمن أدلة المعتزلة من القرآن الكريم قوله تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (١) الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (٢) أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا {الأنفال ٢-٤}}. يقول القاضي عبد الجبار: "إن هذه الآية تدل على أن الإيمان ليس هو القول باللسان، أو اعتقاد القلب على ما ذهب المخالف إليه، ولكنه كل واجب وطاعة، لأنه تعالى ذكر في صفة المؤمنين ما يختص بالقلب، وما يختص بالجوارح لما اشترك الكل في أنه من الطاعات والفرائض" (4) (5).

أما عن زيادة الإيمان ونقصه عند المعتزلة فيقول القاضي عبد الجبار: "فإن قال: أتقولون في الإيمان أنه يزيد وينقص؟ قيل له: نعم، لأن الإيمان كل واجب يلزم المكلف القيام به، والواجب على بعض المكلفين أكثر من الواجب على غيره، فهو يزيد وينقص من هذا الوجه. وقد وصف الله تعالى الصلاة بذلك فقال: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ} البقرة {43} كما وصفه ديناً فقال: {وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ} البينة {5}، وقال صلى الله عليه وسلم: "لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ" (6) و "لَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ" (7) فجعل من الإيمان ترك السرقة، فبطل قول المرجئة في أن الإيمان قول فقط، أو قول واعتقاد، وأنه لا يزيد ولا ينقص وعلى هذا المذهب يصح تفاضل العباد في الإيمان، فيكون إيمان الرسول عليه السلام أعظم من إيمان غيره على قولنا، وعلى قولهم لا يصح (8) (9).

1 انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، ص ٧٠٧.

2 في كتابه طبقات المعتزلة، ص 8.

3 لم يتم ذكر أدلة المعتزلة على ما ذهبوا إليه في حقيقة الإيمان، لأنها هي بعينها أدلة أهل السنة في هذا الباب.

4 انظر: القاضي عبد الجبار، متشابه القرآن، ص 302،

5 ومما استدلووا به من الأحاديث النبوية الشريفة: حديث شعب الإيمان. "الإيمان بضع وسبعون، أو ستون شعبة، أفضلها شهادة أن لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان." وقد ذكره كدليل للمعتزلة على هذا الرأي العالم الزيدي جعفر بن أحمد بن عبد السلام في كتابه ((أمالي القاضي عبد الجبار المعتزلي)) ص 42.

6 أخرجه أحمد في المسند 3/ 154، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه. والبيهقي في السنن الكبرى 6/ 288، كتاب الوديعة، باب ما جاء في الترغيب في أداء الأمانات، وقال الذهبي 7/ 3805: سنده صالح

7 سبق تخريجه ص: 15.

8 المختصر في أصول الدين، ضمن مجموعة رسائل العدل والتوحيد، تحقيق محمد عمارة، (1/ 247).

9 ومن هذا يتبين أن الإنسان الواحد عندهم لا يتصور في إيمانه زيادة ولا نقصان إلا بالنسبة لغيره فالزيادة في كمّ الإيمان لا في كيفه، ولهذا فإنه يظهر من مذهبهم أنهم يوافقون المرجئة في القول بأن الإيمان القلبي لا يزيد ولا ينقص لأن التكليف فيه واحد على المكلفين جميعاً.

### الفرع الثالث: نقاط الاتفاق والافتراق بين أهل السنة والمعتزلة في الإيمان

من خلاف ما تقدم بيانه ممكن أن نذكر نقاط الاتفاق والاختلاف بين أهل السنة والجماعة والمعتزلة في الإيمان على

النحو التالي:

#### نقاط الاتفاق:

1. أن الإيمان الشرعي المعتبر مركب من أجزاء ثلاثة: اعتقاد بالقلب، وتصديق باللسان، وعمل بالجوارح.
2. أن الإيمان والإسلام اسمان لمسمى واحد فعندما يذكر الإسلام فهو الإيمان بعينه، وعندما يذكر الإيمان فيراد به الإسلام أيضاً (1).

3. مبدأ زيادة الايمان ونقصه من حيث العموم والإجمال كما بينا.

**نقاط الافتراق:** تبدو مخالفة المعتزلة أهل السنة والجماعة في الإيمان في سبب زيادته ونقصه من عدة وجوه:

1. إن الزيادة والنقصان في الإيمان نسبية بين الأشخاص والشخص الواحد لا يزيد إيمانه بالطاعة وينقص بالمعصية - كم هو مذهب أهل السنة - لأن المعصية أمر يخرج من الإيمان بالكلية عندهم (2).
2. إن المعصية لا اعتبار لها في زيادة الإيمان ونقصه. كما ذهب إليه السلف لأنها عند المعتزلة تخرجه من الإيمان وتخلّده في النار.
3. إن الزيادة في الكمّ الذي يكون بطاعات الجوارح وتكاليفها، أما الكيف فلا زيادة فيه ولا نقصان لاستواء المكلفين في وجوب التصديق القلبي الذي لا تجزئة فيه، ولعدم قبوله للزيادة والنقصان عندهم كما بينا في استدلالات المعتزلة على نقص الايمان وزيادته (3).

#### المطلب الثاني: قضية التكفير ومرتكب الكبيرة

#### الفرع الأول: قضية التكفير ومرتكب الكبيرة عند أهل السنة والجماعة:

إن جماهير أهل السنة والجماعة، من جميع الطوائف قد ذهبوا إلى انقسام المعاصي إلى صغائر وكبائر (4). ولهذا فقد ذهب السلف . عليهم رحمة الله . إلى أن مرتكب الكبيرة فاسق، وأنه لا يخرج من الإيمان بمجرد فسقه، ولا يخلد في النار في الآخرة، بل هو تحت مشيئة الله تعالى، إن شاء عفا عنه وبغضله وكرمه، وأدخله الجنة، من أول وهلة. وإن شاء عدّبه بقدر ذنوبه ثم أدخله الجنة، وتقريراً لمذهب أهل السنة في هذا الأمر، لما روى اللالكائي بسنده إلى الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، أنه قال: " ولا يشهد على أهل القبلة بعمل (يعمله) بجنة ولا نار، يرجو للمصالح ويخاف على المسيء المذنب، ويرجو له رحمة الله. ومن لقي الله بذنب يجب له به النار (تايب) غير مصرّ عليه، فإن الله عز وجل يتوب عليه ويقبل التوبة من عباده وعفو عن السيئات. ومن لقيه وقد أقيم عليه حد ذلك الذنب في الدنيا فهو كفارته، كما جاء الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومن لقيه مصرراً، غير تايب من الذنوب، التي استوجب بها العقوبة، فأمره إلى الله عز وجل، إن شاء عدّبه، وإن شاء غفر له. ومن لقيه كافرّاً عدّبه ولم يغفر له " (5).

<sup>1</sup> وهو موافق لأحد أقوال أهل السنة في هذه المسألة التي فيها ثلاثة أقوال لأهل السنة انظر: الغامدي، الإيمان بين السلف والمتكلمين، (ص 29-34).

<sup>2</sup> انظر: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، الإيمان بين السلف والمتكلمين ، (ص 37).

<sup>3</sup> انظر: المرجع السابق، (ص 75).

<sup>4</sup> فقد اختلف العلماء في ضبطها اختلافاً كثيراً، ذكره الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم (2/85-86)، ومهما يكن من تعدد الآراء حول التفريق بين

الصغائر والكبائر فإن جميعها متقاربة، ومتداخلة، انظر: ابن القيم، مدارج السالكين (1/320-327)

<sup>5</sup> شرح السنن ص ٤٢ - ٤٣، وينظر أيضاً قول الطحاوي في العقيدة الطحاوية مع الشرح، ص ٣٥٤-٣٥٥.

وهذا هو حكم مرتكب الكبيرة فيما يتعلق بمصيره في الآخرة، أما بالنسبة لأحكام الدنيا، فلا يجوز لنا أن نسلبه اسم الإيمان بالكلية، بل نقول: إنه مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، ويستحق من المعاملة باسم الإسلام، ما يستحقه سائر المسلمين. وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية . رحمه الله .: " والتحقق أن يقال: إنه مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، ولا يُعطى الاسم المطلق، واسم الإيمان بتناوله فيما أمر الله به ورسوله، لأن ذلك إيجاب عليه، وتحريم عليه، وهو لازم له كما يلزمه غيره. وعلى هذا، فالخطاب بالإيمان يدخل فيه ثلاث طوائف، يدخل فيه المؤمن حقاً، ويدخل فيه المنافق في أحكامه الظاهرة، وإن كان في الآخرة في الدرك الأسفل من النار، وهو في الباطن يُنفى عنه الإسلام، والإيمان، وفي الظاهر يُثبت له الإسلام، والإيمان الظاهر، ويدخل فيه الذين أسلموا، ولم تدخل حقيقة الإيمان في قلوبهم، لكن معهم جزء من الإيمان، وإسلام يُثابون عليه، ثم قد يكونون مفترطين فيما فُرض عليهم، وليس معهم من الكبائر ما يُعاقبون عليه كأهل الكبائر، لكن يُعاقبون على ترك المفروضات، وهؤلاء كالأعراب المذكورين في الآية وغيرهم، فإنهم قالوا أماناً من غير قيام منهم بما أمروا به باطناً وظاهراً" (1).

أما أدلتهم على ذلك فنذكر بعضها رغبة في الاختصار كما يلي:

1. استدلوا بقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} {النساء: ٤٨-١٦}. قال ابن جرير

الطبري . رحمه الله . في تفسير هذه الآية: "وقد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة في مشيئة الله إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه عليها، ما لم تكن كبيرة شركاً بالله" (2).

2. حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: إني ساببت رجلاً فعيرته بأمه، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم: " يَا أَبَا ذَرٍّ أَعَزَّتْهُ بِأُمِّهِ؟ إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ... " (3)، قال ابن حجر: " قصة أبي ذر، إنما ذُكرت لِيُستدل بها على أن من بقيت فيه خصلة من خصال الجاهلية سوى الشرك، لا يخرج عن الإيمان بها، سواء كانت من الصغائر أم الكبائر" (4).

3. وحديث عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وحوله عصابة من أصحابه .: " بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِفُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُونَ بِبُهْتَانٍ، تَقْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ لَهُ كَفَّارَةٌ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَاقِبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ " (5) فبايعناه. وقال الإمام النووي . مشيراً إلى حديث عبادة بن الصامت هذا، وحديث أبي ذر السابق . قال: " فهذان الحديثان مع نظائرها في الصحيح مع قول الله عز وجل: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} مع إجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل، وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك، لا يكفرون بذلك، بل هم مؤمنون، ناقصو الإيمان، إن تابوا سقطت عقوبتهم، وإن ماتوا مصرين على كبائر كانوا في المشيئة، فإن شاء الله تعالى عفا عنهم، وأدخلهم الجنة أولاً، وإن شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة" (6).

وغيرها كثير من الأدلة التي تدل على هذا المعنى.

#### الفرع الثاني: قضية التكفير ومرتكب الكبيرة عند المعتزلة:

المعتزلة كغيرهم من الطوائف الإسلامية، يرون أن المعاصي تنقسم إلى ما هو صغير وكبير، وهذا قدر متفق عليه بين الفرق، ما عدا الخوارج (7).

1 ابن تيمية، عقيدة السلف وأصحاب الحديث ضمن مجموعة الرسائل النبوية، ص202.

2 الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (126/5).

3 صحيح البخاري مع شرح فتح الباري، وحديث رقم ٣٠، (84/1).

4 انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، (85/1).

5 انظر: صحيح البخاري مع شرح فتح الباري، (64/1)، انظر: صحيح مسلم مع شرحه للنووي، (40/1).

6 صحيح مسلم مع شرحه للنووي، (41/1).

7 انظر: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، الإيمان بين السلف والمتكلمين ، (ص204).

أما تحديد الضابط بين الصغيرة والكبيرة فقد اختلف المعتزلة فيه على قولين:  
1. ذهب البعض<sup>(1)</sup> - وهم الأكثر - إلى أن الطريق إلى تحديد الكبائر وتعيينها هو الدلالة الشرعية وقد حدد الشرع أن القتل والزنا والقذف وغيرهما كبائر، ولو ترك للعقل لحكم بأن جميع المعاصي كبائر.  
2. ذهب الآخرون<sup>(2)</sup> إلى أن العقل بمفرده يستطيع أن يميز بين الصغيرة والكبيرة فسرقه درهم ليست كسرقة عشرة دراهم.  
أما بالنسبة لحكم كل من الصغائر والكبائر عند المعتزلة فقد اختلف المعتزلة في الصغائر على ثلاثة أقوال كما ذكره أبو الحسن الأشعري<sup>(3)</sup>:

1. أن الله سبحانه يغفر الصغائر إذا اجتنبت الكبائر تفضلاً.

2. يغفر الصغائر إذا اجتنبت الكبائر باستحقاق.

3. أن الله لا يغفر الصغائر إلا بالتوبة.

أما مرتكب الذنب الكبير<sup>(4)</sup> فالمعتزلة<sup>(5)</sup> يرون أن مرتكب الكبيرة في الدنيا، لا مؤمن ولا كافر، بل له اسم بين الاسمين وحكم بين الحكمين، فلا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسمه اسم المؤمن، وإنما يُسمى فاسقاً وهو ما يُسمى بالمنزلة بين المنزلتين<sup>(6)</sup>. كما ذكره القاضي عبد الجبار من استدلال على هذا المعنى حيث قال ما معناه<sup>(7)</sup>: "والذي يدل على الفصل الأول، وهو الكلام في أن صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمناً، هو ما قد ثبت من أنه يستحق بارتكاب الكبيرة الذم واللعن والاستخفاف والإهانة، وثبت أن اسم المؤمن صار بالشرع اسماً لمن يستحق المدح والتعظيم والموالة، فإذا ثبت هذان الأصلان، فلا إشكال في أن صاحب الكبيرة لا يجوز أن يسمى مؤمناً "

ثم قال<sup>(8)</sup> أما الدليل على أن مرتكب الكبيرة لا يسمى كافراً فهو أنه جعل الكافر في الشرع اسماً لمن يستحق العقاب العظيم، ويختص بأحكام مخصوصة نحو المنع من المناكحة والموارثة، والدفن في مقابر المسلمين، إذا ثبت هذا ومعلوم أن صاحب الكبيرة ممن لا يستحق العقاب العظيم ولا تجري عليه هذه الأحكام، فلم يجز أن يسمى كافراً<sup>(9)</sup>.

1 ومن هؤلاء أبو علي والقاضي عبد الجبار وغيرهم، انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، ص 634.

2 إلى هذا الرأي كان يذهب أبو هاشم ومال إليه جعفر بن حرب كما هو واضح من رأيه في تحديد الفرق بين الصغيرة والكبيرة، انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، ص 632.

3 انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (332/1).

4 هذه المسألة تُسمى عند مؤرخي الفرق والمعتزلة بالأسماء والأحكام، لأنها تبحث في صفة مرتكب الكبيرة وحكمه، انظر: عبد الكريم عثمان، نظرية التكليف، ص ٤٩٤.

5 انظر: القاضي عبد الجبار، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٦٩٧.

6 وقد برزت هذه المقالة أول ما برزت على يد واصل بن عطاء الغزال زعيم المعتزلة الأول، والذي كان تلميذاً للحسن البصر، انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد الكيلاني، ج ١ ص ٤٨.

7 انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص 475-476.

8 انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص 481.

9 ولمزيد من أدلة المعتزلة على قولهم بالمنزلة بين المنزلتين ينظر: المواقف في علم الكلام، عضد الدين الايجي، شرح الجرجاني، (338/8). وانظر: القاسم الرسي، كتاب العدل والتوحيد، ضمن مجموعة رسائل العدل والتوحيد تحقيق محمد عمارة، (130/1).

أما الحكم الأخروي لمرتكب الكبيرة عند المعتزلة: فعندهم (1) "أن من استوعب عمراً في طاعة الله سبحانه وتعالى، ثم قارف كبيرة واحدة، ولم يوفق للتوبة عنها، ومات على هذه الحال، فهو مخلد في النار مع المشركين الذين لم يؤمنوا ولم يأتوا بحسنة قط". وهذا المذهب في مرتكب الكبيرة تذكره كتب الفرق على أنه أصل من أصول المعتزلة التي يجمعون عليها. (2)

### الفرع الثالث: نقاط الاتفاق والافتراق بين أهل السنة والمعتزلة في التكفير ومرتكب الكبيرة

**نقاط الاتفاق:** ويتضح مما سبق أن المعتزلة موافقون أهل السنة فيما يلي:

1. انقسام المعاصي إلى صغائر وكبائر واستدلال أكثر المعتزلة على ذلك بالشرع كم بينا.
2. أن الله سبحانه يغفر الصغائر إذا اجتنب الكبائر تفضلاً في أحد أقوال المعتزلة في تعريفهم للصغيرة (3).
3. مرتكب الكبيرة يعامل في الدنيا كما يعامل بقية المسلمين فتجوز مناكحته، وموارثته، ودفنه في مقابر المسلمين، وغير ذلك من الأحكام الجارية عليه في الدنيا.
4. أن مرتكب الكبيرة لا يسمى كافراً في الدنيا وإنما يسمى فاسقاً.

**نقاط الافتراق:** ويتضح مما سبق أن المعتزلة مختلفون مع أهل السنة فيما يلي:

1. حد وتعريف الذنوب الكبيرة والصغيرة وطريقة الاستدلال على ذلك فقد كانت طريقة أهل السنة في الاستدلال الأدلة النقلية بخلاف المعتزلة فقد اعتمدوا على الأدلة العقلية حتى باستدلالهم بالنصوص النقلية وفهموها على غير مراد القرون المفضلة من الصحابة التابعين لهم بإحسان.
2. مسمى الإيمان على مرتكب الكبيرة في الدنيا فالمعتزلة يسمونه بالفاسق وهي المقصود بقولهم في منزلة بين المنزلتين بين الكفر والإيمان فينزعون عنه مسمى الإيمان أما أهل السنة رحمهم الله فيصفونه بالفاسق ولم يستحق اسم الإيمان المطلق إلا أنه لا يخرج من الإيمان إلا بارتكاب عمل كفري فهو بذلك مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته.
3. مصير مرتكب الكبيرة في الآخرة، فالمعتزلة يرون أنه يعامل معاملة الكفار ويخلد في النار وقد اعتمدوا على الأدلة العقلية (4) واستدلوا لهم على بعض النصوص النقلية (5) ولم يجمعوا النصوص بعضها إلى بعض وفهموها على غير مراد القرون المفضلة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان أما السلف الصالح فإنهم يرون أنه مستحق للعقاب، ولكنه تحت مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له وأنه إن عذب فإنه لا يخلد في النار ويخرج منها ويدخل الجنة في آخر ماله.

### المطلب الثالث: قضية البعث والجزاء

#### الفرع الأول: قضية البعث والجزاء عند أهل السنة:

#### تعريف البعث:

1 انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، بتحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، ص 666.

2 إلا أن إمام الحرمين الجويني ذك أن معتزلة البصرة، وبعض البغداديين واقفية في وعيد مرتكب الكبيرة، إذ قالوا بأن من مات من المؤمنين على إصراره على المعاصي، لا يقطع عليه بعقاب، بل أمره مفوض إلى ربه تعالى، فإن عاقبه فذلك بعدله، وإن تجاوز عنه فذلك بفضلته ورحمته، فلا يُستنكر ذلك عقلاً وشرعاً انظر: إمام الحرمين الجويني، الإرشاد، تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم، ص 393.

3 انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج 1 ص 332.

4 انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، بتحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، ص 650، وانظر: القاسم الرسي، كتاب العدل والتوحيد، ضمن مجموعة رسائل العدل والتوحيد تحقيق محمد عمارة، (1/123-124)

5 انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، بتحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، ص 657-666.

**البعث في اللغة:** الإرسال يقال: "بعثه وابتعثه بمعنى، أي أرسله، فانبعث"<sup>(1)</sup>.

أما في اصطلاح الشرع: فيراد به البعث بعد الموت، بإحياء الأجساد، وعودة الأرواح إليها، وذلك بعد النفخ في الصور، النفخة الثانية. قال ابن كثير - رحمه الله -: "(2) البعث وهو المعاد، وقيام الأرواح، والأجساد يوم القيامة".

وهذه التعاريف تدل على اشتمال البعث على بعث الأجساد والأرواح، إذ المعاد الجسماني هو: "المتبادر عند الإطلاق، ويجب الإيمان به واعتقاده ويكفر منكره" إن الإيمان بالله واليوم الآخر يتضمن الإيمان بالمبدأ والمعاد، وهو الإيمان بالخلق والبعث كما جمع بينهما في قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالِيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ (٨)} [البقرة: ٨]، وقال تعالى: {مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَفْئًا وَاحِدَةً} [لقمان: ٢٨].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: "(3) ومعاد الأبدان متفق عليه عند المسلمين واليهود والنصارى"، ومذهب أهل السنة أن هذه الأبدان تعاد، بأعيانها وأعراضها قال القرطبي - رحمه الله - (4): "وعند أهل السنة أن تلك الأجساد الدنياوية تعاد بأعيانها وأعراضها بلا خلاف بينهم".

فعن أبي هريرة-رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «ما بين النفختين أربعون، ثم ينزل من السماء ماء، فينبتون كما ينبت البقل، وليس من الإنسان شيء إلا بلى، إلا عظماً واحداً، وهو عجب الذنب (5) منه يركب الخلق يوم القيامة» (6).

ومذهب أهل السنة أن البعث هنا إعادة وليس تجديداً، (7) كما قال تعالى: {قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ} [سورة يس: ٧٨ - ٧٩]، وقال تعالى: {كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ} [الأنبياء: ١٠٤].

أما أدلة أهل السنة رحمهم الله على البعث فإنهم يؤمنون بما دل عليه الكتاب والسنة والعقل والفطرة السليمة، ومن الأدلة المثبتة للبعث والنشور عند أهل السنة (8):

#### الفرع الثاني: قضية البعث والجزاء عند المعتزلة:

أما المعتزلة فهم يثبتون عقيدة البعث والجزاء بدليل العقل وتقريره أنه يجب على الله ثواب الطائعين وعقاب العاصين وهذا ناشئ عن أصل فاسد عند المعتزلة وهو أيجاب بعض الأعمال على الله كما ذكر القاضي عبد الجبار بقوله "وأما علوم العدل، فهو أن يعلم أن أفعال الله تعالى كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجب عليه، وأنه لا يكذب في خبره، ولا يجور في حكمه.." (9).

1 أبو نصر الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (273/1)، وانظر: ابن منظور، لسان العرب، (116/2).

2 تفسير ابن كثير (614/4).

3 ابن تيمية، مجموع الفتاوى (284/4).

4 القرطبي: التنكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، ص 182

5 عجب الذنب: العجب بالسكون، العظم الذي في أسفل الصلب عند العجز، وهو العسيب من الدواب. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (١٦٧ / ٣).

6 صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب {يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ} (٨ / ٦٨٩).

7 انظر: ابن القيم، الفوائد، ص 15-16.

8 عبد المجيد الوعلان، الأدلة كثيرة ومستفيضه في كتاب الله انظر: عقيدة الإيمان باليوم الآخر وآثرها في إصلاح المجتمع، ص 53.

9 انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص 83.



أنتم أشد خلقاً أم السماء وَجَعَلَ لَهُمْ أَجْلاً لَا رَيْبَ فِيهِ وهو الموت أو القيامة، فأبوا مع وضوح الدليل إلا جحوداً....<sup>(1)</sup>

2. الأدلة النقلية: من القرآن ومن الحديث الشريف<sup>(2)</sup>.

الفرع الثالث: نقاط الاتفاق والاختلاف بين السلف والمعتزلة في البعث والجزاء

نقاط الاتفاق: ويتضح مما سبق أن المعتزلة موافقون لأهل السنة فيما يلي:

1. إثبات البعث والجزاء واستدلال أكثر المعتزلة على ذلك بالشرع والفترة والعقل.

2. إن الإعادة عن تفريق، بمعنى أن أجزاء الميت تتفرق، ثم يجمعها الله تعالى بعد ذلك، وينفخ فيها الروح.<sup>(3)</sup>

نقاط الافتراق: ويتضح مما سبق أن المعتزلة مختلفون مع أهل السنة فيما يلي:

1. طريقة الاستدلال على البعث والجزاء فقد كانت طريقة السلف في الاستدلال الأدلة النقلية لأنه من الأمور في الغيبية وغالم الغيب لا سبيل إلى معرفته إلا بالخبر الإلهي بخلاف المعتزلة فقد اعتمدوا على الأدلة العقلية وردوا خبر الأحاد ورفضوه في

جانب العقائد وقدموا العقل على النقل في ذلك.

2. مادة البعث بعد الموت فالسلف رحمهم الله يقولون أن الأجساد تستحيل تراباً كما كانت<sup>(4)</sup> ، عدا عجب الذنب كما في

الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "كل ابن آدم يأكله التراب إلا عجب

الذنب، منه خلق وفيه يركب" المتقدم ، وهذه الاستحالة ليست أمراً مستحيلاً فها هي النطفة تستحيل علقة، ثم مضغة، ثم

تكتمل بشراً سوياً، وكذلك في أثناء حياته فهو يبدأ طفلاً ثم شاباً، ثم كهلاً، وهكذا الإعادة، يعاد الخلق بعد أن استحالوا تراباً

<sup>(5)</sup> بخلاف المعتزلة فقد سلكوا في قضية البعث مسلكاً بين المنكرين وهم المشركين والفلاسفة بين السلف في قضية البعث

هل هو للأبدان والأرواح معاً أم لا فاخثاروا القول بجواز المعاد الجسماني فقط ؛ ثم اختلفوا في صفته ؛ وعلى أي وجه

يكون كما بينا<sup>(6)</sup>.

المطلب الرابع: قضية الأسماء والصفات

الفرع الأول: قضية الأسماء والصفات عند أهل السنة:

أهل السنة رحمهم الله التزموا بما ألزمهم الله عز وجل به وألزمهم به رسوله صلى الله عليه وسلم، من الاعتماد على كتابه وسنة نبيه

صلى الله عليه وسلم في سائر شؤونهم ومما التزموا به في ذلك ما يتعلق بصفات الله عز وجل.

فمن نظر في كتبهم يرى أنهم أثبتوا كل ما ورد في كتاب الله عز وجل من صفاته وما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى

الله عليه وسلم، كما ثبت عنهم الكثير من الروايات التي تحدد موقفهم ومنهجهم في صفات الله عز وجل.

من ذلك ما قاله ابن تيمية:<sup>(7)</sup> "كذلك فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه

مما يضاد هذه الحال"

1 انظر: المرجع السابق 112/2.

2 مثل أدلة أهل السنة رحمهم الله من الكتاب والسنة.

3 وقال به بعض المعتزلة ورجحه القرطبي (انظر التنكرة، ص178-179)، ومال إليه شيخ الإسلام ابن تيمية (انظر: ابن تيمية: مجموع الفتاوى

((179/17))

4 يستنتى من ذلك أجساد الأنبياء والشهداء ونحوهم ممن خصهم الدليل

5 انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، ص471.

6 انظر ص: 20 في هذا البحث.

7 انظر: ابن تيمية: الرسالة التدمرية ص 4.

وقال الخطابي: (1) "إن مذهب السلف إثباتها - يقصد الصفات - وإجرائها على ظواهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبتته الله، وحققتها قوم من المثبتين فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكليف وإنما القصد في سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين، ودين الله بين الغالي فيه والجاقي عنه".

وبهذا يتضح أن لأهل السنة والجماعة رحمهم الله في إثبات الصفات ثلاث قواعد هي (2):

القاعدة الأولى: "الإيمان بكل ما ورد في الكتاب والسنة من صفات الله تعالى نفيًا وإثباتًا".

القاعدة الثانية: "نفي المماثلة بين الخالق والمخلوق في الصفات".

القاعدة الثالثة: "قطع الطمع عن إدراك كيفية اتصاف الباري جل وعلا بالصفات".

فمن هنا كثر كلام السلف في أن الواجب على المسلم أن يؤمن بصفات الله عز وجل بلا كيف وكما هو مشهور عن الإمام مالك رحمه الله أنه قال: "الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة". (3).

### الفرع الثاني: قضية الأسماء والصفات عند المعتزلة:

التوحيد هو الأصل الأول من أصول المعتزلة الخمسة، وهو عندهم يدور حول ما يثبت لله وما ينفي عنه من الصفات. ويدل على ذلك تعريفهم له كما يقول القاضي عبد الجبار، وهو يعرف التوحيد لغة واصطلاحاً: "والأصل فيه أن التوحيد في أصل اللغة عبارة عما يصير به الشيء واحداً..". (4).

يقول القاضي أيضاً: " فأما في اصطلاح المتكلمين، فهو العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيًا وإثباتًا على الحد الذي يستحقه، والإقرار به. ولا بد من اعتبار هذين الشرطين: العلم والإقرار جميعاً، لأنه لو علم ولم يقر أو أقر ولم يعلم لم يكن موحداً " (5).

وجعلوا ما يلزم المكلف معرفته من علوم التوحيد هو (6) " أن يعلم القديم تعالى بما يستحق من الصفات، ثم يعلم كيفية استحقاقه لها، ويعلم ما يجب له في كل وقت، وما يستحيل عليه من الصفات في كل وقت، وما يستحقه في وقت دون وقت، ثم يعلم أن من هذا حاله، لا بد من أن يكون واحداً لا ثاني له يشاركه فيما يستحقه من الصفات نفيًا وإثباتًا على الحد الذي يستحقه.

والمعتزلة تقم نفي الصفات في مسمى التوحيد ولا يعتبر العبد موحداً -في زعمهم - إلا اعتقد مذهبهم في نفي الصفات ومن خالفهم فيها فهو كافر (7). وعلى ذلك فهذا الأصل يبحث في مذهب المعتزلة في صفات الباري تعالى وما يثبت له، وما ينفي عنه. ونستخلص مما سبق أن مفهوم التوحيد عن المعتزلة يدل على أمور خمسة (8):

1. بيان صفاته التي يستحقها لذاته.

2. نفي مشابهة الله تعالى للأجسام.

3. نفي مشابهة الله تعالى للأعراض.

4. توحيده.

1 نقلها عنه شيخ الإسلام في مجمع الفتاوى (5/58).

2 انظر هذه القواعد الثلاث في الرسالة التدمرية ص 4-5، الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني، (1/94-97)، والصابوني، عقيدة أصحاب الحديث (1/106-107)، القاضي أبو يعلى: إبطال التأويلات لأخبار الصفات (1/43)، ابن قدامة، ذم التأويل ص 11.

3 انظر: القاضي أبو يعلى: إبطال التأويلات لأخبار الصفات 1/43، ابن قدامة، ذم التأويل ص 11، ابن تيمية، الرسالة التدمرية ص 4.

4 انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، (ص 128).

5 انظر: المصدر السابق (ص 128-129).

6 انظر: المصدر السابق ص 99.

7 انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة. ص 125.

8 انظر: القاضي عبد الجبار، المحيط بالتكليف. ص 35-37.

5. تنزهه عن ثانٍ يشاركه.

أما بالنسبة لمذهب المعتزلة في أسماء الله وصفاته فقد ذهبت المعتزلة إلى القول بإثبات الأسماء لله ونفي الصفات، وقد وافقهم على هذه البدعة الخوارج، وكثير من المرجئة، وبعض الزيدية<sup>(1)</sup>. قال ابن المرتضي المعتزلي: «فقد أجمعت المعتزلة على أن للعالم حديثاً قديماً قادراً لا لِمَعَانٍ...»<sup>(2)</sup>، فهم- وإن أطلقوا القول بأن الله تعالى عالم قادر- إلا أنهم يرون أنه عالم لا يعلم، وقادر لا بقدرة".

ويمكن أن نستخلص الكلام على مذهب في المعتزلة في الأسماء والصفات في النقاط التالية:

1. لقد أثبت المعتزلة بعض الأسماء الحسنى لله ومن هذه الأسماء ما يلي<sup>(3)</sup>: (جل جلاله -الله-الرحمن - الرحيم -الحي- القيوم- الباقي- الأول-الدائم- القدوس- المهيمن- السبوح- القدير- العليم- السيد- الصمد- الرب-الحافظ- وغيرها). كم قال الزمخشري في تفسيره<sup>(4)</sup> عند قوله تعالى {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} {الأعراف 180} وعند قوله تعالى {قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ} {الاسراء 110} والحقيقة أن المعتزلة عندما يثبتون أسماء الله، فإن هذا لا يعني موافقتهم أهل السنة في مسألة الأسماء، بل لهم في ذلك عدة مخالفات، منها:

1. أنهم لم يثبتوا كل الأسماء الحسنى، فإثباتهم لها كان (في الجملة) كما عبّر عن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(6)</sup>، ذلك أن من عقائد المعتزلة عدم اعتبار أخبار الأحاد في العقائد، فهذه الأخبار لا تفيد اليقين عندهم، ومن المعلوم أن عدداً من الأسماء الحسنى إنما ثبتت بأحاديث آحاد، ولذا لا ترى في كتب المعتزلة الاستطراد في تعداد الأسماء الحسنى كما ترى ذلك عند أهل السنة.

2. أنهم لم يثبتوا ما تضمنته تلك الأسماء من صفات ومعاني، بل رأوا أنها أسماء جامدة، وأعلام محضة. وجعلوها مخلوقة ويصرفون كثيراً منها للمجاز<sup>(7)</sup>.

والحاصل أن قول المعتزلة في أسماء الله- وإن كان دون قول الجهمية والفلاسفة في العظم والشناعة، إلا أنه- بما تضمنه من البدع والضلالات - يقرب كثيراً من قول أولئك الغلاة<sup>(8)</sup>.

2. أنكرت المعتزلة بعض الأسماء الحسنى التي وردت في التنزيل العزيز ودلت عليها أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وامتنعوا عن تسميه الله سبحانه وتعالى بها مثل المتين والحق واللطيف والوتر والجميل وغيرها من الأسماء وذلك لأن تلك الأسماء لا تتمشي مع مذهب المعتزلة ولا تنسجم مع مناهجهم العقلية وطرقهم الكلامية. وهذا مشهور جداً في كتبهم كقول القاضي عبد الجبار " .. وأما الوصف بأنه متين فإنه لا يصح لأن المتانة هي الصلابة ولذلك يقال حبل متين إذا كان صلباً، ولذلك يطرد في الأشياء الصلبة وإنما قيل في القادر منا إنه متين لما امتنع قهره كما امتنع قطع الحبل المتين ولما كان لا يكون قادراً إلا بحصول ضرب من المتانة في جسمه وكلما صلبت آتته كان الفعل منه أكد وذلك يستحيل في الله تعالى، وقوله

1 انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين (70-71، 164-172، 483)

2 انظر: كتاب باب ذكر المعتزلة من كتاب أحمد بن يحيى بن المرتضي: المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل، ص (6).

3 انظر: منيف العتيبي، أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة، (3/1333)

4 انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل 180/2

5 انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل 700/2

6 انظر: التسعينية لشيخ الإسلام (1/270)

7 انظر: مقالات الإسلاميين (483)، الإبانة عن أصول الديانة (143) للأشعري.

8 انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (3/103)

سبحانه {ذو القوة المتين} الذاريات {58} مجاز لأننا لو حملناه على الحقيقة لوجب أن تكون قوته متينة دونه وذلك يستحيل  
لأمرين: أحدهما: أنه قادر لا بقوة. والثاني أن القوة يستحيل ذلك فيها....." (1).

3. تأول المعتزلة بعض معاني أسماء الله تعالى الحسنى حتى تتماشى مع مذهبهم في إنكار الصفات فقد جعل القاضي عبد  
الجبار معنى السميع البصير بمعنى العليم (2). وكذلك فسر المعتزلة بعض الاسماء الله سبحانه وتعالى بما يتمشى مع عقائد  
الاعتزال وينسجم مع تأويلات هم العقلية مثل تأويل معنى الواحد والعلی والاعلام والنور والاول والظاهر والباطن والقريب  
واللطيف والصمد والحكيم وغيرها من الاسماء. فقد قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى {وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ} البقرة (255)  
الْعَلِيُّ: أي الْعَلِيُّ الشَّان. وقال في قوله تعالى (3) {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} الأعلى (1) "تسبيح اسمه عز وعلا: تنزيهه عما لا  
يصح فيه من المعاني التي هي إلحاد في أسمائه، كالجبر والتشبيه ونحو ذلك، مثل أن يفسر الأعلى بمعنى العلو الذي هو  
القهر والاقترار، لا بمعنى العلو في المكان والاستواء على العرش حقيقة، وأن يسان عن الابتدال والذکر، لا على وجه الخشوع  
والتعظيم.

وقال في قوله تعالى (4) {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} الحديد {3} "هُوَ الْأَوَّلُ هو القديم الذي  
كان قبل كل شيء وَالْآخِرُ الذي يبقى بعد هلاك كل شيء وَالظَّاهِرُ بالأدلة الدالة عليه وَالْبَاطِنُ لكونه غير مدرك بالحواس...  
هو المستمر الوجود في جميع الأوقات الماضية والآتية، وهو في جميعها ظاهر وباطن: جامع للظهور بالأدلة والخفاء، فلا  
يدرك بالحواس" (5).

4. إنكار المعتزلة لما دلت عليه الأسماء الحسنى من الصفات: بالرغم من أن المعتزلة اثبتوا لله تعالى بعض الاسماء الحسنى إلا  
انهم أنكروا ما دلت عليه تلك الاسماء من الصفات العلى فقد منع أن يشتق من الأسماء صفات الله سبحانه وتعالى فهو عندهم  
حي بلا حياه عليم بلا علم قدير بلا قدرة مريد بإرادة محدثه موجودة لا في محل متكلم وكلامه فعل من أفعاله فهو مخلوق  
يخلقه الله تعالى في جسم من الاجسام سميع بلا سمع بصير بلا بصر وربما جعل بعضهم السميع البصير بمعنى العليم. فقد  
قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} البقرة (255)  
"الْحَيُّ الباقي الذي لا سبيل عليه للفناء، وهو على اصطلاح المتكلمين الذي يصح أن يعلم ويقدر" (6).

والحقيقة أن المعتزلة إنما نفوا الصفات فراراً من التشبيه والتجسيم، إذ إنهم يرون أن التجسيم والتشبيه لازم لمن أثبت الصفات.  
5. أسماء الله تعالى عند المعتزلة ليس توقيفية ولا يشترطون في إطلاق الاسماء على الله تعالى ورودها في التنزيل العزيز أو في  
الحديث الشريف، بل زعمت المعتزلة أنه يجوز أن يسمى الله تعالى ويوصف من جهة العقل (7) وزعموا أيضاً أن إجراء الأسماء  
والصفات على الله تعالى كإجرائها على غيره في أنه يحسن في غير سمعاً وتوقيف (8). ولهذا أطلقوا على الله تعالى أسماء لم  
ترد في القرآن المبين ولا في الحديث الشريف مثل القديم بمعنى الاول والفرد بمعنى الواحد والمستطيع بمعنى القادر والعارف  
والطيب كلاهما بمعنى العالم. وأطلقوا على الله تعالى الموجود رغم أنه لم يرد في القرآن ذكره وأطلقوا عليه أيضاً التوحيد بمعنى

1 انظر: القاضي عبد الجبار، المغني في كتاب التوحيد والعدل (5/ 216).

2 انظر: القاضي عبد الجبار، المغني في كتاب التوحيد والعدل (5/ 222).

3 انظر: المرجع السابق 301/1

4 انظر: المرجع السابق 472/4

5 انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل 301/1

6 انظر: المرجع السابق 301/1

7 انظر: القاضي عبد الجبار، المغني في كتاب التوحيد والعدل (5/ 180).

8 انظر: المصدر السابق (5/ 179).

الواحد أو الاحد والظاهر بمعنى القدوس والداري بمعنى العالم إلى غيرها من الأسماء التي أثبتوها بدون ورودها في الكتاب والسنة. (1)

6. معنى الإلحاد في أسماء الله تعالى عند المعتزلة.

كما يرى الزمخشري (2) أن الله نهى عن الإلحاد أسمائه كما قال تعالى {وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سُبُجْرُونَ} ما كانوا يَعْمَلُونَ} الاعراف (180) ما يلي:

1. أن من الإلحاد تسميته بغير الأسماء الحسنى، وذلك أن يسموه بما لا يجوز عليه، كما سمعنا البدو يقولون بجهلهم: يا أبا المكارم، يا أبيض الوجه.

2. أن من الإلحاد أن يابوا تسميته ببعض أسمائه الحسنى، نحو أن يقولوا: يا الله، ولا يقولوا: يا رحمن.

3. أن من الإلحاد تسميتهم الأصنام آلهة، واشتقاقهم اللات من الله، والعزى من العزيز.

7. لقد ذهب المعتزلة إلى أن الاسم غير المسمى قال الزمخشري الله هو الرحمن إن المراد بهما الاسم لا المسمى كما جاء في تفسيره (3) "لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَالضَّمِيرُ فِي قَلْبِهِ لَيْسَ بِرَاجِعٍ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْمَذْكُورِينَ، وَلَكِنْ إِلَى مَسَاهِمَا وَهُوَ ذَاتَهُ تَعَالَى، لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ لِلذَّاتِ لَا لِلإِسْمِ. وَالْمَعْنَى: أَيَامَا تَدْعُوا فَهُوَ حَسَنٌ، فَوْضِعَ مَوْضِعَهُ قَوْلُهُ قَلْبُهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى لِأَنَّهُ إِذَا حَسَنَتْ أَسْمَاؤُهُ كُلُّهَا حَسَنَ هَذَانِ الإِسْمَانِ: لِأَنَّهَا مِنْهَا، وَمَعْنَى كَوْنِهِمَا أَحْسَنَ الْأَسْمَاءِ. أَنَّهَا مُسْتَقَلَّةٌ بِمَعْنَى التَّحْمِيدِ وَالتَّقْدِيسِ وَالتَّعْظِيمِ".

#### الفرع الثالث: نقاط الاتفاق والاختلاف بين السلف والمعتزلة في الأسماء والصفات

نقاط الاتفاق: ويتضح مما سبق أن المعتزلة موافقون لأهل السنة فيما يلي:

1. أنهم يثبتون لله عز وجل الذات.

2. أثبت المعتزلة بعض الأسماء الحسنى لله ومن هذه الأسماء ما يلي: (-جل جلاله -الله-الرحمن - الرحيم -الحي- القيوم- الباقي- الأول-الدائم- القدوس- المهيمن- السبوح- القدير- العليم- السيد- الصمد- الرب-الحافظ- وغيرها)، فإثباتهم لها كان (في الجملة) كما عبّر عن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية (4).

3. أنهم وافقوا أهل السنة في بعض معاني الإلحاد في أسماء الله تعالى كما يرى الزمخشري (5) أن الله نهى عن الإلحاد أسمائه كما قال تعالى {وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سُبُجْرُونَ} ما كانوا يَعْمَلُونَ} الاعراف (180) وقد فسر الإلحاد بعدة أقوال أصاب في بعضها وجانب الصواب في البعض الآخر ومما أصاب الحق فيه ما يلي:

1. تسميته بغير الأسماء الحسنى، وذلك أن يسموه بما لا يجوز عليه، كما سمعنا البدو يقولون بجهلهم: يا أبا المكارم، يا أبيض الوجه.

2. أن يابوا تسميته ببعض أسمائه الحسنى، نحو أن يقولوا: يا الله، ولا يقولوا: يا رحمن.

3. تسميتهم الأصنام آلهة، واشتقاقهم اللات من الله، والعزى من العزيز.

نقاط الافتراق: ويتضح مما سبق أن المعتزلة مخالفون لأهل السنة فيما يلي:

1. أنهم لم يثبتوا كل الأسماء الحسنى، فإثباتهم لها كان (في الجملة) كما عبّر عن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، ذلك أن من عقائد المعتزلة عدم اعتبار أخبار الأحاد في العقائد، فهذه الأخبار لا تفيد اليقين عندهم، ومن المعلوم أن عدداً من

1 انظر: المصدر السابق (5/ 181-182).

2 انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (2/ 180).

4 انظر: ابن تيمية، التبيينية (1/ 270).

5 انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (2/ 180).

- الأسماء الحسنى إنما ثبتت بأحاديث آحاد ولذا لا ترى في كتب المعتزلة الاستطراد في تعداد الأسماء الحسنى كما ترى ذلك عند أهل السنة وغيرهم كالأشاعرة والماتريدية.
2. أن المعتزلة أنكروا بعض الاسماء الحسنى التي وردت في التنزيل العزيز ودلت عليها أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وامتنعوا عن تسميه الله سبحانه وتعالى بها مثل المتين والحق واللطيف والوتر والجميل وغيرها من الاسماء وذلك لأن تلك الاسماء لا تتمشي مع مذهب المعتزلة ولا تتسجم مع مناهجهم العقلية وطرقهم الكلامية كما بيناه سابقا. (1)
3. أن أسماء الله عندهم ليست توقيفية بل قياسية وطريق ثبوتها هي اللغة أو العقل فهم لا يشترطون في اطلاق الاسماء على الله تعالى ورودها في التنزيل العزيز أو في الحديث الشريف بل زعمت المعتزلة أنه يجوز أن يسمى الله تعالى ويوصف من جهة العقل (2) وزعموا أيضاً أن إجراء الأسماء والصفات على الله تعالى كإجرائها على غيره في أنه يحسن في غير سمعاً وتوقيف (3). وعلى هذا الأساس جعل المعتزلة طريقه ثبوت الأسماء ونص اللغة أو دليلها بدون العقل أو السمع وأن حسن استعمالها قد يتبع العلم أو غالب الظن كفروع الأحكام (4). ولهذا أطلقوا على الله تعالى أسماء لم ترد في القرآن المبين ولا في الحديث الشريف مثل القديم بمعنى الاول والفرد بمعنى الواحد والمستطيع بمعنى القادر والعارف والطيب كلاهما بمعنى العالم. وأطلقوا على الله تعالى الموجود رغم أنه لم يرد في القرآن ذكره وأطلقوا عليه أيضاً التوحيد بمعنى الواحد أو الاحد والظاهر بمعنى القدوس والداري بمعنى العالم إلى غيرها من الأسماء التي أثبتوها بدون ورودها في الكتاب والسنة. (5)
4. لقد ذهب المعتزلة إلى أن الاسم غير المسمى كما قال الزمخشري الله هو الرحمن إن المراد بهما الاسم للمسمى كما جاء في تفسيره "لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَالضَّمِيرُ فِي فَلَهُ لَيْسَ بِرَاجِعٍ إِلَى أَحَدِ الْأَسْمَاءِ الْمَذْكُورِينَ، وَلَكِنْ إِلَى مَسَاهِمَا وَهُوَ ذَاتَهُ تَعَالَى، لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ لِلذَّاتِ لَا لِلْأَسْمَاءِ. وَالْمَعْنَى: أَيَّامًا تَدْعُوا فَهُوَ حَسَنٌ، فَوَضَعَ مَوْضِعَهُ قَوْلَهُ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى لِأَنَّهُ إِذَا حَسَنَتْ أَسْمَاؤُهُ كُلُّهَا حَسَنَ هَذَانِ الْأَسْمَاءُ: لِأَنَّهَا مِنْهَا، وَمَعْنَى كَوْنِهَا أَحْسَنَ الْأَسْمَاءِ. أَنَّهَا مُسْتَقَلَّةٌ بِمَعْنَى التَّحْمِيدِ وَالتَّقْدِيسِ وَالتَّعْظِيمِ" (6).
5. أنهم أنكروا ما دلت عليه الأسماء الحسنى من الصفات: بالرغم من أن المعتزلة اثبتوا لله تعالى بعض الاسماء الحسنى إلا أنهم أنكروا ما دلت عليه تلك الاسماء من الصفات العلى فقد منع ان يشتق من الأسماء صفات الله سبحانه وتعالى فهو عندهم حي بلا حياه عليم بلا علم قدير بلا قدرة مريد بإرادة محدثه موجودة لا في محل متكلم وكلامه فعل من أفعاله فهو مخلوق يخلقه الله تعالى في جسم من الاجسام سميع بلا سمع بصير بلا بصر وربما جعل بعضهم السميع البصير بمعنى العليم.
- فقد قال الزمخشري (7) في تفسير قوله تعالى {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} البقرة (255) "الْحَيُّ الْبَاقِي الَّذِي لَا سَبِيلَ عَلَيْهِ لِلْفَنَاءِ، «3» وَهُوَ عَلَى اصْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ وَيَقْدِرَ".

1 انظر: ص: 25 من هذا البحث.

2 انظر: القاضي عبد الجبار، المغني في كتاب التوحيد والعدل ج 5 ص 180

3 انظر: المصدر نفسه ج 5 ص 179.

4 انظر: المصدر نفسه ج 5 ص 197.

5 انظر: القاضي عبد الجبار، المغني في كتاب التوحيد والعدل، ج 5 ص 181-182

6 انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل 700/2

7 انظر: المصدر نفسه 301/1.

والحقيقة أن المعتزلة إنما نفوا الصفات فراراً من التشبيه والتجسيم، إذ إنهم يرون أن التجسيم والتشبيه لازمٌ لمن أثبت الصفات، وبهذا استطالت الفلاسفة الغلاة والجهمية نفاة الأسماء والصفات على المعتزلة، وقلبوا عليهم دليلهم، فإن دليلهم في نفي الصفات دال على نقيض ما قالوا به في الأسماء، وهذا هو قلب الدليل بعينه، فعادت شبهتهم وحجتهم عليهم، ... (1).

وللمعتزلة في نفي المعاني القائمة بالأسماء مسلكان (2):

الأول: من قال: العليم والقدير ونحو ذلك أعلام محضة مترادفة، وليست دالة على أوصاف أو معاني قائمة بالله تعالى، وذلك مثل تسميتك ذاتا واحدة يزيد، ومحمد، وعلي، فهذه أعلام خالصة لا تدل على صفة لهذه الذات المسماة بها.

الثاني: من قال: إن كل علم منها مستقل، فإله يسمى عليمًا، وقديرًا، وليست هذه الأسماء مترادفة، ولكن كل اسم لا يدل على صفة عندهم، فالعليم لا يدل على صفة العلم، والقدير لا يدل على صفة القدرة، وهكذا.. فهو في الحقيقة مرادف للقول الأول.

#### الخاتمة:

الحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ولأن بعد هذه المباحث المتواصلة التي شملت عدة فصول في "هذا البحث" نخلص إلى خاتمة هذه الدراسة باستخلاص النتائج التالية: -

#### أولاً: النتائج:

1. تتمثل وجوه الاتفاق بين أهل السنة والمعتزلة في تقرير الإيمان الشرعي المعتبر وأنه مركب من أجزاء ثلاثة: اعتقاد بالقلب، وتصديق باللسان، وعمل بالجوارح، وكذلك مبدأ زيادة الإيمان ونقصه من حيث العموم والإجمال، بينما تبدو مخالفة المعتزلة لأهل السنة في سبب زيادة الإيمان ونقصه.
2. تتمثل وجوه الاتفاق بين أهل السنة والمعتزلة في التكفير ومرتكب الكبيرة في تقسيم المعاصي إلى صغائر وكبائر وفي طريقة الاستدلال بالشرع عند أكثر المعتزلة، وكذلك أن الله سبحانه يغفر الصغائر إذا اجتنبت الكبائر تفضلاً في أحد أقوال المعتزلة في تعريفهم للصغيرة (3)، وكذلك طريقة معاملة مرتكب الكبيرة في الدنيا وتسميته بالفاسق، بينما يخالفون أهل السنة في مرتكب الكبيرة في حد وتعريف الذنوب الكبيرة والصغيرة وفي استخدام الأدلة العقلية بدل النصوص النقلية في الاستدلال، وكذلك في مسمى الإيمان على مرتكب الكبيرة في الدنيا ومصيره في الآخرة.
3. يتضح مما سبق أن المعتزلة موافقون لأهل السنة في إثبات البعث والجزاء واستدلالاتهم أكثرهم على ذلك بالشرع والأدلة العقلية وكذلك في أن الإعادة عن تفریق، بينما يخالفون أهل السنة في طريقة الاستدلال على البعث والجزاء باعتمادهم على الأدلة العقلية فقط ورد خبر الأحاد في جانب العقائد وتقديم العقل على النقل في ذلك واختلافهم في مادة البعث بعد الموت.
4. أن المعتزلة موافقون لأهل السنة في إثبات بعض الأسماء الحسنى وبعض معاني الإلحاد فيها ويثبتون لله عز وجل الذات بينما يخالفون مع أهل السنة في عدم إثبات كل الأسماء الحسنى وأنكارهم بعض الأسماء الحسنى ويمتنعون عن تسميه الله سبحانه وتعالى بها مثل المتين والحق واللطيف والوتر والجميل وغيرها من الأسماء، وكذلك يخالفون بقولهم

1 انظر: البخاري، خلق أفعال العباد للبخاري (59/2)، ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (523/2).

2 انظر: ابن تيمية، التدمرية، (ص18).

3 انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج 1 ص 332.

- أسماء الله ليست توقيفية، بل قياسية وطريق ثبوتها هي اللغة أو العقل، بل زعمت المعتزلة أنه يجوز أن يسمى الله تعالى ويوصف من جهة العقل كما بينا.
5. أن المعتزلة يخالفون أهل السنة في أن الاسم غير المسمى لذلك فهم ينكرون ما دلت عليه الأسماء الحسنى فإله سبحانه وتعالى عندهم حي بلا حياه عليم بلا علم قدير بلا قدرة مريد بإرادة محدثه موجودة لا في محل متكلم وكلامه فعل من أفعاله فهو مخلوق يخلقه الله تعالى في جسم من الاجسام سميع بلا سمع بصير بلا بصر وربما جعل بعضهم السميع البصير بمعنى العليم.
6. خطورة اعمال العقل في مقابل النصوص الصريحة وذلك أن المنهج الإسلامي الصحيح في تحصيل المعرفة: الوحي، الذي هو مصدر الأشياء الغيبية ولكن بعض المسلمين نتيجة الفتوحات، واتساع رقعة الدولة الإسلامية، واحتكاكهم بأقوام آخرين من أمثال اليونان، وترجمة الكتب التي كانت موجودة في الخزائن المقفولة، تأثر بعض المسلمين بأنماط الفكر الأجنبي وحاولوا إيجاد صيغة جديدة لها تتوافق مع الإسلام بزعمهم، فلما فتحوا كُتِبَ اليونان وجدوا فيها الفلسفة وعلم المنطق، أرادوا يأخذوا هذه ويجمعوا بينها وبين الإسلام، فأتوا بأشياء مشوهة منسوخة؛ لأن هذا الباطل لا يتفق مع ذلك الحق، وأرادوا الاعتماد على الحُجج العقلية فقط بالرد على اليهود والنصارى وغيرهم حتى زعم بعض المسلمين أن الحُجج التي في القرآن غير كافية، فوقعوا في الانحراف والبدعة .
7. أن العقل في مذهب أهل السنة والجماعة بمذهبهم أو بمنهجهم المتميز وسطاً بين الفريقين، وجمعوا حسنات العقل والوحي وجعلوها معاً لا تعارض بين هذا وهذا، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (1) "العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل، لكنه ليس مستقلاً بذلك".
8. أن العلوم التي لا تدركها العقول مثل مسائل الاعتقاد ولاسيما التفصيل منها، لا يمكن أن العقل يعلمها لولا مجيء الوحي، فالمسائل الكبار معروفة بالعقل، لكن التفاصيل والجزئيات لا يمكن لها ذلك، كذلك الأمور الغيبية، فلا يمكن معرفتها بالعقل، ولا بد من أن نرجع إلى الوحي، فكثير من مسائل الاعتقاد إذاً لا تدرك العقول حقيقتها وكيفياتها، ولذلك فإن من القواعد المهمة في العقل أن الرُّسل قد جاءت بمحيرات العقول لا بالمستحيلات، جاءوا بالمحالات ما يجيب لك فالشرع لا يأتي بشيء مستحيل عقلاً، لكن ممكن يأتي بشيء يحير العقل، والعقل يعجز عن إدراكه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "وكل واحد من وحدانية الربوبية والإلهية وإن كان معلوماً بالفطرة الضرورية البديهية وبالشرعية النبوية الإلهية فهو أيضاً معلوم بالأمثال المضروبة التي هي المقاييس العقلية"(2) .

#### ثانياً: التوصيات:

1. توسيع الدراسات العقديّة في مذهب المعتزلة وخصوصاً في وقتنا الحاضر وبيان مظاهر هذه العقيدة الفاسدة وتوعية الناس بها حتى وإن جاءت بقالب جذاب يخفى وراءه المعتقدات المنحرفة عن أهل السنة والجماعة .
2. الابتعاد عن مناقشة أهل البدع بدون أن يكون للإنسان رسوخ في العلم وخطورة ذلك على عقيدة المسلم، ففاهم المعتزلة كان ممن تصدى للملحدين ويناقدشهم وما لبثوا أن تأثروا بمعتقدهم وانحرفوا في الأمور المحدثة المخالفة لمنهج أهل السنة.
3. الاعتصام بمنهج أهل السنة والجماعة في العقائد وعدم الانحراف عنها خاصة في زمن انتشار الفتن والطوائف والفرق. والله تعالى أعلم وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

1 ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 3/339.

2 ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 2/37.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية.

#### 1. القرآن الكريم.

- ابن أبي العز، صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرع الصالحى الدمشقي (ت ٧٩٢هـ)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، *شرح العقيدة الطحاوية* تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: العاشرة.
- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، *الكامل في التاريخ*، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ)، 1416هـ/1995م، *مجموع الفتاوى*، رقم الطبعة (د.ط.)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ)، 1406 هـ - 1986 م، *منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية* المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ)، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، *التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع*، المحقق: د. محمد بن عودة السعوي الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض الطبعة: السادسة.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م، *لسان الميزان* المحقق: عبد الفتاح أبي غدة الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، *الفصل في الملل والأهواء والنحل* الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، رقم الطبعة (د.ط.)، تاريخ النشر (د.ت.).
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، 1387 هـ، *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد* تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، رقم الطبعة: الأولى.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكاتب الدينوري أبو محمد، 1412 هـ - 1991م، *الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة*، المحقق: عمر بن محمود أبو عمر، الناشر: دار الراية رقم الطبعة: الأولى.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي أبو الفداء عماد الدين، 1966م، *البداية والنهاية*، الناشر: مطبعة السعادة - القاهرة، الطبعة الأولى.
- أبو الحسن الأشعري، الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، 1389 هـ. 1969م، *مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين*، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية.
- أحمد الغامدي، أحمد بن عطية بن علي الغامدي، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، *الإيمان بين السلف والمتكلمين*، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى.

- البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، *خلق أفعال العباد*، تحقيق وتقديم: د. عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار المعارف السعودية - الرياض، رقم الطبعة (د.ط.)، تاريخ النشر (د.ت).
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، 1995م، *معجم البلدان*، الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، 1422هـ - 2002م، *تاريخ بغداد*، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، 1427هـ-2006م، *سير أعلام النبلاء*، رقم الطبعة (د.ط.)، الناشر: دار الحديث - القاهرة.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، *العبر في خبر من غير*، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسبوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، رقم الطبعة (د.ط.)، تاريخ النشر (د.ت).
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، 1382هـ - 1963م، *ميزان الاعتدال*، تحقيق: علي محمد الجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى.
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، *الأربعين في أصول الدين* تقديم وتحقيق وتعليق: الدكتور أحمد حجازي السقا الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية-حسين محمد امبابي وأولاده - رقم الطبعة (د.ط.)، تاريخ النشر (د.ت).
- الرازي، عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازي، 1420هـ، *تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب)* الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة -.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، 1407هـ، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل* الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت ال طبعة: الثالثة، عدد الأجزاء: 4.
- القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد الهمداني المتوفى سنة 415هـ، 1384هـ . 1965م، *شرح الأصول الخمسة*، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، وتحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، الطبعة الأولى بمطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة.
- القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد الهمداني المتوفى سنة 415هـ، *المغني في أبواب التوحيد والعدل* الناشر: دار الكتب العلمية، رقم الطبعة (د.ط.)، تاريخ النشر (د.ت).
- القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد الهمداني المتوفى سنة 415هـ، *متشابه القرآن*؛ تحقيق عدنان محمد زرزور، طبع دار النصر للطباعة بالقاهرة، رقم الطبعة (د.ط.)، تاريخ النشر (د.ت).
- لابن المرتضى، أحمد بن يحيى بن مرتضى الحسيني اليماني، *المنية والأمل في شرح الملل والنحل*، تحقيق د. محمود جواد مشكور، مكان النشر (د.م) رقم الطبعة (د.ط.)، تاريخ النشر (د.ت).
- منيف العتيبي، 1420هـ، *أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة*، المحقق أحمد سعد حمدان الغامدي دار النشر جامعة أم القرى، (د.ط.).

ثانياً: قائمة المراجع الأجنبية والمرومنة:

The Holy Quran (In Arabic).

Ibn Qutayba, Abdullah Ibn Muslim Ibn Qutayba, 1412 AH - 1991 AD, *the writer Al-Dinuri Abu Muhammad, the difference in pronunciation and response to the Jahmiyyah and the suspect*,

(In Arabic), investigator: Omar bin Mahmoud Abu Omar, publisher: Dar Al-Raya, edition number: the first.

Ibn Kathir, Ismail bin Omar bin Katheer al-Qurashi al-Dimashqi, Abu al-Fida' Imad al-Din, 1966 AD. *The Beginning and the End*, (In Arabic), Publisher: Al Saada Press - Cairo, first edition.

Abu al-Hasan al-Ash'ari, Imam Abu al-Hasan Ali bin Ismail al-Ash'ari, 1389 AH - 1969 AD, *Articles of the Islamists and the Differences of the Worshipers*, (In Arabic), investigation by Muhammad Mohiuddin Abd al-Hamid, second edition.

Ahmed Al-Ghamdi, Ahmed bin Attia bin Ali Al-Ghamdi, , 1423 AH - 2002 AD, *Faith between the Predecessors and the Theologians*, (In Arabic), Publisher: Library of Science and Governance, Medina, Kingdom of Saudi Arabia, Edition: First.

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail Al-Bukhari, *Creating the Actions of the Servants*, (In Arabic), investigation and submission: d. Abdul Rahman Amira, Publisher: Saudi House of Knowledge - Riyadh, Edition No. (D.T), Publication Date (D.T).

Al-Hamwi, Shihab Al-Din Abu Abdullah Yaqut bin Abdullah Al-Roumi Al-Hamwi (deceased: 626 AH), 1995 AD, *The Dictionary of Countries*, (In Arabic), Publisher: Dar Sader, Beirut Edition: Second.

Al-Khatib Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmed bin Ali bin Thabit bin Ahmed bin Mahdi Al-Khatib Al-Baghdadi (d. 463 AH), 1422 AH - 2002 AD, *History of Baghdad*, (In Arabic), investigator: Dr. Bashar Awad Maarouf, Publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut, Edition: First

Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Othman bin Qaymaz al-Dhahabi (deceased: 748 AH), 1427 AH-2006 AD, *The Life of the Nobles*, (In Arabic), Edition No. (D.I), Publisher: Dar Al-Hadith - Cairo.

Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Othman bin Qaymaz al-Dhahabi (deceased: 748 AH) *al-Dhahabi, Lessons in the news from the dust*, (In Arabic), investigator: Abu Hajar Muhammad al-Saeed bin Bassiouni Zaghloul, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiya - Beirut, Edition No. (D.T), date of publication (D.T).

Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Uthman bin Qaymaz al-Dhahabi (deceased: 748 AH), 1382 AH - 1963 AD, *Balance of Moderation*, (In Arabic), investigation: Ali Muhammad al-Bajawi, publisher: Dar al-Ma'rifah for printing and publishing, Beirut - Lebanon, edition: first.

Ibn Abi al-Izz, Sadr al-Din Muhammad bin Ala al-Din Ali bin Muhammad Abi al-Izz al-Hanafi, al-Athra'i al-Salhi al-Dimashqi (d. 792 AH), 1417 AH - 1997 AD, *Explanation of the Tahawi Creed*, (In Arabic), investigation: Shuaib al-Arna'ut - Abdullah bin al-Muhsin al-Turki, Publisher: Beirut Foundation - Al-Risala, Edition: Tenth.

Al-Razi, Abu Abdullah Muhammad bin Omar bin Al-Hassan bin Al-Hussein Al-Taymi Al-Razi, nicknamed Fakhr Al-Din Al-Razi, Khatib Al-Ray (deceased: 606 AH), *The Forty in the Fundamentals of Religion*, (In Arabic), presented, investigated, and commented by: Dr. Ahmed Hegazy Al-Sakka. Publisher: Al-Azhar Colleges Library - Hussein Muhammad Embabi And his children - edition number (D.T), date of publication (D.T).

Al-Razi, Abdullah Muhammad bin Omar Fakhr al-Din al-Razi, Tafsir al-Fakhr al-Razi (*The Great Interpretation or Keys to the Unseen*), (In Arabic), Publisher: Dar Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut, Edition: Third - 1420 AH, Date of publication (D.T).

Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud Bin Amr Bin Ahmed, Al-Zamakhshari Jarallah (deceased: 538 AH), 1407 AH, *The Discoverer of the Facts of the Mysteries of Downloading*, (In Arabic), Publisher: Dar Al-Kitab Al-Arabi - Beirut, Edition: Third.

Judge Abdul-Jabbar, Abdul-Jabbar bin Ahmed Al-Hamdhani, who died in the year 415 AH, 1384 AH - 1965 AD, *Explanation of the Five Principles*, (In Arabic), commentary by Ahmed bin Al-Hussein bin Abi Hashim, and the investigation of Dr. Abdul Karim Othman, first edition at the Great Istiklal Press, Cairo.

Judge Abdul-Jabbar, Abdul-Jabbar bin Ahmed Al-Hamdhani, who died in the year 415 AH, *Al-Mughni in the Gates of Monotheism and Justice*. (In Arabic), Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Edition No. (D.T), Publication Date (D.T) .

Judge Abdul-Jabbar, Abdul-Jabbar bin Ahmed Al-Hamdhani, who died in the year 415 AH, *like the Qur'an*; (In Arabic), Investigated by Adnan Muhammad Zarzour, printed by Dar Al-Nasr Printing House in Cairo, edition number (D.T), publication date (D.T).

Ibn al-Murtada, Ahmad bin Yahya bin Murtada al-Husayni al-Yamani, *Al-Munya wa'l-Amal fi Sharh al-Milal wa'l-Nihl*, (In Arabic), investigation by Dr. Mahmoud Jawad Mashkour, place of publication (D.M), edition number (D.T), date of publication (D.T).

Munif Al-Otaibi, The Impact of Mu'tazili Thought on the Beliefs of the Ash'ari, 1420 AH, *Investigator Ahmed Saad Hamdan Al-Ghamdi*, (In Arabic), Publishing House, Umm Al-Qura University, Edition No. (D.T).

Ibn al-Athir, Abu al-Hasan Ali ibn Abi al-Karm Muhammad ibn Muhammad ibn Abd al-Karim ibn Abd al-Wahed al-Shaibani al-Jazari, Izz al-Din Ibn al-Athir (d. 630 AH), 1417 AH / 1997 AD, *The Complete in History, investigation*: Omar Abd al-Salam Tadmuri, (In Arabic), Publisher: Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut - Lebanon, Edition: First.

Ibn Taymiyyah, Taqi al-Din Abu al-Abbas Ahmad bin Abd al-Halim bin Taymiyyah al-Harrani (deceased: 728 AH), 1416 AH / 1995 AD, *Total Fatwas*, (In Arabic), edition number (D.T), investigator: Abd al-Rahman bin Muhammad bin Qasim, publisher: King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an, The Prophet's City, Saudi Arabia.

Ibn Taymiyyah, Taqi al-Din Abu al-Abbas Ahmad bin Abd al-Halim bin Abd al-Salam bin Abdullah bin Abi al-Qasim bin Muhammad Ibn Taymiyyah al-Harani al-Hanbali al-Dimashqi (deceased: 728 AH), 1406 AH - 1986 AD, *the method of the Prophet's Sunnah in refuting the words of the Shiites of Qadariyyah*, (In Arabic), investigator: Muhammad Rashad Salem, the publisher : Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Edition: First.

Ibn Taymiyyah, Taqi al-Din Abu al-Abbas Ahmad bin Abd al-Halim bin Abd al-Salam bin Abdullah bin Abi al-Qasim bin Muhammad Ibn Taymiyyah al-Harani al-Hanbali al-Dimashqi (deceased: 728 AH), 1421 AH / 2000 AD, *Al-Tadmuriyah*: (In Arabic), Achieving Evidence for Names and Attributes and the Truth of Combining Destiny and Sharia, Investigator: Dr. Muhammad bin Odeh Al-Saawi Publisher: Obeikan Library - Riyadh Edition: Sixth.

Ibn Hajar al-Asqalani, Abu al-Fadl Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Ahmad bin Hajar al-Asqalani (d. 852 AH), 1390 AH / 1971 AD, *Lisan al-Mizan, investigator*: (In Arabic), Abd al-Fattah Abi Ghuddah. Publisher: Islamic Publications Office, second edition.

Ibn Hazm, Abu Muhammad Ali bin Ahmed bin Saeed bin Hazm Al-Andalusi Al-Qurtubi Al-Dhaheri (deceased: 456 AH), *Chapter on Creeds, Desires and Bees*. (In Arabic), Publisher: Al-Khanji Library - Cairo, Edition No. (D.T), Publication Date (D.T).

Ibn Abd al-Bar, Abu Umar Yusuf bin Abdullah bin Muhammad bin Abd al-Bar bin Asim al-Nimri al-Qurtubi (deceased: 463 AH), 1387 AH, *the preface to the meanings and chains of transmission in the Muwatta'*. (In Arabic), Investigation: Mustafa bin Ahmed al-Alawi, Muhammad Abd al-Kabir al-Bakri. Publisher: Ministry of All Endowments and Islamic Affairs - Morocco, Edition No: First.